التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والنهوض الدولي: رؤية تحليلية–تقييمية

The Turkish Orientation to Regional Hegemony and International Renaissance: An Analytical–Evaluation View

داليا رشدي عرفات

مدرس – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

المستخلص:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية تقييمية للدور التركي في المنطقة، باعتبار تركيا نموذجا للقوة الناهضة المتوسطة التي تسعى للحصول على مكانة دولية كبرى في ظل أحداث دولية متغيرة، وتنطلق الدراسة من افتراض رئيسي مفاده أن الأوضاع الداخلية والأحداث الإقليمية والدولية قد أظهرت عجز التجربة التركية عن تحقيق أهدافها وطموحاتها في ظل بيئة إقليمية تموج بالتحديات. في هذا السياق حاولت الدراسة البحث في آليات التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والصعود الدولي وأدواته واستراتيجياته من خلال وضع منظومة بنيوية أطلقت عليها "منظومة النهوض والعودة التركية" والتي شكلت حجر الأساس في السياسة التركية تجاه المنطقة وفسرت كثير من التحركات التركية تجاه دولها في الآونة الأخيرة. وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي: ما أهم أبعاد المنظومة التركية للنهوض والعودة وإلى أي مدى استطاعت تركيا أن تحقق أهدافها من هذه المنظومة؟، وقد أكدت الدراسة في نتائجها أن التجربة التركية رغم ما حققته من نجاحات إلا أن ما واجهته من صعوبات وتحديات أظهر تجسيدها لإخفاقات القوة الصاعدة في محيطها الإقليمي في ظل فجوة حقيقية بين طموحاتها الإقليمية المتصاعدة وقوتها الذاتية المحدودة.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الهيمنة الإقليمية، الصعود الدولي، منظومة النهوض والعودة التركية، الربيع العربي، الدور التركي، العثمانية الجديدة، القوة الناهضة المتوسطة، العمق الاستراتيجي، تصفير المشكلات، الشرق الأوسط.

Abstract:

This study seeks to present an analytical and evaluative vision of the Turkish role in the region, considering Turkey as a model for the middle rising power seeking a major international position in the context of changing international events. The study assumes that internal conditions and regional beside international events have showed the inability of the Turkish experiment to achieve its goals and aspirations in challenging regional environment. In this context, the study attempted to examine the mechanisms, tools and strategies of Turkish regional hegemony and international ascendancy through the development of a structural system called the "Turkish Rising and Return System", which formed the cornerstone of Turkish policy towards the region and has recently interpreted many Turkish actions towards its States. The study attempted to answer the main research question: What are the most important dimensions of the Rising and Return Turkish system and to what extent has Turkey achieved its goals from this system?. In its findings, the study confirmed that, despite the successes the Turkish experiment had achieved, the difficulties and challenges it faced reflected the failures of the rising power in its regional environment, in light of a real gap between its escalating regional ambitions and its limited self-power.

Keywords: Turkey, Regional Hegemony, International Rising, Turkish Rising and Return System, Arab Spring, Turkish Role, Neo-Ottomanism, Middle Rising Power, Strategic Depth, Zero Problems, Middle East.

مقدمة:

طالما عُدت تركيا من أهم القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وظلت مكانتها ثابتة لعقود طويلة وتأرجحت علاقاتها بدول هذه المنطقة ما بين التقارب تارة والتباعد تارة أخرى، إلى أن دخلت تركيا منعطفا تاريخيا جديدا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في عام 2002 ليعلن بوضوح إعادة تعريف مكانتها على الساحتين الإقليمية والدولية وينتهج رؤية جديدة للدولة تقوم على تحويلها لدولة مركزية بعمق استراتيجي جديد يتيح لها هيمنة إقليمية وصعود دولي ناجح.

في هذا السياق بدا الحديث عن التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والصعود الدولي من أقرب المداخل المفسرة للسلوك التركي في المنطقة وخاصة بعد أحداث الربيع العربي التي تزامنت مع تحولات في السياسات التركية

تجاه بعض دولها جعلت من الأهمية بمكان الربط بين التوجه التركي للصعود والهيمنة وبين الدور الإقليمي الذي تسعى للقيام به.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة للبحث في آليات التوجه التركي للهيمنة الإقليمية والصعود الدولي وأدواته واستراتيجياته وذلك من خلال وضع منظومة بنيوية لهذا التوجه أطلقت عليها الدراسة "منظومة النهوض والعودة التركية" والتي شكلت حجر الأساس في السياسة التركية تجاه المنطقة برمتها وفسرت كثير من التحركات التركية تجاه دولها في الآونة الأخيرة، مع محاولة تقييم أداء هذه المنظومة ومدى نجاحها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التركية.

وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي: ما أهم أبعاد المنظومة التركية للنهوض والعودة وإلى أي مدى استطاعت تركيا أن تحقق أهدافها من هذه المنظومة؟، كما سعت للإجابة على بعض الأسئلة الفرعية من قبيل: ما الأساس الفكري الذي بنت عليه تركيا منظومتها؟، وما أهم الأدوات التي استخدمتها لوضعها موضع التطبيق؟، وهل هناك عوامل محفزة ساعدت تركيا في تنفيذها؟، وهل استمرت هذه المنظومة بنفس استراتيجياتها وأدواتها أم تغيرت بتغير الأحداث؟، وما أهم مؤشرات إخفاق هذه المنظومة، وأبرز التحديات التي واجهتها؟.

وللإجابة على هذه الأسئلة انقسمت الدراسة إلى محورين أحدهما تحليلي والآخر تقييمي وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: المنظومة البنيوية للتوجه التركي للهيمنة الإقليمية والصعود الدولي (منظومة النهوض والعودة التركية):

تشتمل هذه المنظومة على ثلاث ركائز رئيسية بمستويات ثلاث: الأولى تتعلق بالمستوى الفكري حيث الرؤى والتصورات والأفكار عن الدور التركي، أما الثانية فتتعرض لمستوى الحركة، حيث الآليات والسياسات وأدوات التنفيذ، أما الثالثة والأخيرة فتتعامل مع المستوى التحفيزي حيث البيئة التدعيمية والعوامل الدافعة، وفيما يلي عرض لها بقدر من التفصيل:

أولا: المستوى الفكري: البنية الفكرية المتماسكة للدور التركي في المنطقة:

لا شك أن وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا عام 2002 مثل مرحلة جديدة في التاريخ التركي حيث استطاع أن يقدم رؤية مختلفة لمكانة تركيا ليس فقط على المستوى الاقليمي ولكن العالمي أيضا[1] ، وتحولت تركيا في فكره من مجرد جسر أو حاجز أو همزة وصل بين الشرق والغرب إلى دولة مركزية كبرى

تتمتع بإمكانيات تتيح لها إنتاج سياسات دولية مستقلة. وغني عن البيان أن تحول تصورات الدولة على هذا النحو المحوري يتطلب بنية فكرية جديدة تؤسس لاستراتيجيات فاعلة وسياسات نشطة، وتتمثل أهم عناصرها في:

(1)التصور الشمولي الناهض للدور التركي: تركيا كنموذج للقوى الناهضة المتوسطة " Middle Rising Power":

في عام 2001 صاغ جيم أونيل الخبير الاقتصادي مفهوم "البلدان الناهضة"، حيث رأى أن هناك مجموعة من البلدان متوسطة القوى يُتوقع لها أن تحتل مكانة كبرى في الاقتصاد العالمي خلال سنوات قليلة، ورغم أن هذا المفهوم قد ولد في عالم الاقتصاد إلا أنه سرعان ما انتقل إلى المحيط السياسي وتحديدا مجالي العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية، فمع انتهاء الحرب الباردة برز جيل جديد من القوى عمل على إثبات ذاته وحاول جاهدا أن يجد موضع قدم في النظام الوليد، وأطلق على هذه القوى "القوى الناهضة المتوسطة"، ووصفها البعض بأنها "دول تطمح لأن تكون قوى عظمى" Would be Great Powers [2]، ووصفها البعض الآخر بأنها "دول وسيطة" Intermediate States بين القوى الصغرى والقوى العظمى[3]، وبغض الطرف عن إشكاليات هذا المفهوم وتداخله مع مفاهيم أخرى شبيهة كالقوة المتوسطة التقليدية وغيرها إلا أنه يختلف عنها في توقيت وكيفية وصول هذه القوى إلى وضع الدول المتوسطة؛ ففي حين نجد دولا مثل كندا وفرنسا على سبيل المثال وصلت إلى مركز القوى المتوسطة من جراء إعادة تشكيل النظام العالمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن القوى المتوسطة الناهضة هي نتاج للتحولات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة وانهيار نظام الثنائية القطبية، أضف إلى ذلك أن هذه القوى غالبا ما تأتي من خارج المحيط الغربي وتحديدا من دول الجنوب –بعكس القوى التقليدية التي تنتمي للعالم الغربي أو دول الشمال –، وهو الأمر الذي ينعكس على رؤية وتصورات هذه القوى للعالم والتي غالبا ما تكون مختلفة عن تلك التي تحملها القوى التقليدية المنتمية لعالم الغرب أو بلاد الشمال. كما يميز البعض بينهما بمعيار السعي لعضوية مؤسسات القوى الرئيسية خاصة مجلس الأمن الدولي؛ ففي حين تضم الدول المتوسطة التقليدية مجموعة من الدول التي تمتلك قدرات معتبرة، إلا أنها تقبل الوضع القائم ولا تبحث عن المشاركة المباشرة في تشكيل النظام الدولي، بعكس الدول الصاعدة التي تبحث لها عن مكانة في النظام الدولي[4].

هذا ويتداخل هذا المفهوم أيضا مع مفهوم القوى الإقليمية، ورغم أن معظم الدراسات ميزت بين هاذين المفهومين باعتبار أن القوى الصاعدة غالبا ما تتجاوز منطقتها الإقليمية وتتمتع بحضور وتأثير عبر–إقليمي، إلا أن ذلك لم يمنع من إثارة الجدل بين الباحثين حول ما إذا كانت القوة الصاعدة ينبغي أولا أن تكون قوة إقليمية؛ ففي حين رأى البعض أن الفضاء الإقليمي بات عنصرا يتمتع بأهمية بالغة في السياسة الدولية وفي مقاربات تحول

القوة، وبالتالي ليس ممكنا أن تتحول دولة إلى فاعل في النظام الدولي دون أن تلعب دورا في منطقتها الإقليمية، رأى البعض الآخر أن هذا ليس شرطا ضروريا فبعض القوى الصاعدة اليوم ليست قوى إقليمية كالهند مثلا، فقد لا تعمد القوة الصاعدة إلى التحول إلى قوة إقليمية خاصة عندما تتنافس عليها مع القوة المهيمنة أو قوى صاعدة أخرى[5].

وتشير غالبية الدراسات المتخصصة إلى عدم وجود تعريف مشترك لماهية "القوة الصاعدة أو الناهضة"، حيث رأى البعض أنها تعبر عن الدولة التي تجد نفسها في مسار تحول من مكانة دولية إلى أخرى أعلى؛ من القوة الصغرى إلى المتوسطة، أو من المتوسطة إلى الكبرى، أو من الكبرى إلى العالمية[6]، ويركز البعض الآخر على أن القوة الصاعدة عادة ما تكون قوة متوسطة تمتلك القدرة والرغبة في مواصلة طريقها نحو مكانة القوة الكبرى ...وبعبارة أخرى القوى الصاعدة هي أكثر من" الدول الوسيطة "أو" القوى الإقليمية"، فلديها الرغبة الكامنة في إعادة تشكيل النظام الدولي في المستقبل، وهي تلمح إلى رغبتها في فعل ذلك بطرق مختلفة[7]، أما كريستوفر ألدن فيعتبر أن القوى الصاعدة هي "الدول التي تمتلك مزيجا من الشجاعة الاقتصادية والفطنة الدبلوماسية والقوة العسكرية، مُسخرة من أجل التحول من مكانة الدولة النامية نحو تحدي سيطرة القوى التقليدية الغربية"[8].

وتزخر أدبيات علم السياسة والعلاقات الدولية بتصورات مختلفة لما يمكن أن تتضمنه فكرة النهوض؛ فالرأي التقليدي يطابق بين الصعود والزيادة –بالمعنى النسبي أو المطلق– في قدرات الدولة، إلا أنه توجد مقاربات أخرى أكثر تطورا كالمقاربة التاريخية التي تعتبر الدولة في حالة صعود إذا كانت أقوى مما كانت عليه في الماضي، ومقاربة الوضوح والتي تنظر للدولة باعتبارها ناهضة إذا كانت تبدو أكثر انخراطا واندماجا في العالم مما كانت عليه في السابق، وهناك مقاربة النفوذ والتي تشير إلى أن التصاعد صفة لازمة لقوة التأثير على الآخرين، ولا ننسى في هذا الإطار مقاربة تهديد القوة المهيمنة، والتي تعتبر أن دولة ما في حالة صعود إذا كانت تشكل تهديدا متزايدا لتفوق ومكانة القوة المهيمنة في النظام الدولي القائم؛ وأخيرا مقاربة التوقعات المستقبلية والتي تعني أن الدولة تصعد إذا كانت الدول الأخرى ترى أنها تؤدي، أو ستؤدي مستقبلا، دورا أوسع في العالم أكثر مما كانت تفعل في السابق[9].

أما عن خصائص هذه القوى فيمكن إجمالها في: (1) الثقل الاقتصادي المتزايد والسعي للاندماج في الاقتصاد العالمي[10]، والذي يجب أن يكون ناجما عن تجربة تنموية ناجحة وأن تثبت هذه القوى الصاعدة جدارتها في خوض غمار التنمية والتعامل مع تحدياتها، سواء اتبعت نموذج الليبرالية الاقتصادية، أو ابتكرت نموذجا تنمويا خاصا بها[11]. (2) انتزاع الاعتراف بالمكانة من قبل غيرها من الدول، خاصة القوة المهيمنة والقوى الكبرى الأخرى في النظام القائم، فضلا عن الاعتراف بها كقائد إقليمي ذو ثقل في النظام الاقليمي[12]. (3) استخدام

القوى الناعمة من أجل الحصول على الاعتراف بها بصفتها قوة صاعدة، وتختلف ركيزة كل دولة فبعضها تعتمد على تاريخها الديمقراطي، وأخرى على تاريخها الحضاري، وثالثة على تجربتها التنموية الناجحة، ورابعة احترامها لحقوق الإنسان، وهكذا، وقد تجمع بعض الدول بين أكثر من مصدر في الوقت ذاته[13]. (4) الاستقرار السياسي والمؤسساتي النسبي، والذي يعني وجود قدر كاف من الاستقرار الداخلي داخل الدولة يساعدها على رسم ملامح دورها الخارجي وتعزيزه. (5) السعي لعضوية المؤسسات الدولية الكبرى، أو ما يطلق عليها مؤسسات القوة الرئيسية، ويأتي في مقدمتها مجلس الأمن الدولي، أو نادي القوى النووية[14]. (6) معارضة الهيمنة الانفرادية "الأمريكية" وعدم الانبثاق من النسق التقليدي للنظام الدولي القائم على الغرب، وذلك لأن هذه الهيمنة تمنعها من الظهور أو البروز كقوة محتملة. وعادة ما لا تندمج هذه القوى الصاعدة بشكل كامل في نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ولا تنتمي تقليديا للغرب أو دول الشمال إلا أنها في نفس الوقت تمتلك عدة استراتيجيات–هجومية، احتوائية، تعاونية– تمكنها من مواصلة صعودها والتعامل الأمثل مع القوة المهيمنة[15].

وفي ذات السياق حددت جنى جبور في كتابها عن دبلوماسية القوى الناهضة أهم السمات التي تميز هذه القوى وأولها السعي نحو الحصول على المكانة والاعتراف بها كقوة على نطاق اقليمي، وإيجاد دور لها على المستوى العالمي، والمطالبة المستمرة بعلاقات متكافئة مع الدول العظمى، فضلا عن الاستفادة من تشتت القوة والسلطة وحالة الغموض التي تسود النظام الدولي في أعقاب الأحداث والتغيرات الكبرى، والتركيز على الأنشطة الدبلوماسية لتحقيق تطلعاتها، ناهيك عن تصدير صورة إيجابية عن الذات غالبا ما تكون أكبر مما هي قادرة عليه في الواقع[16].

ويدفعنا الحديث النظري عن مفهوم القوة الناهضة أو ما يعرف لدى البعض الآخر بالقوة الصاعدة إلى محاولة تفسير السلوك التركي من خلاله حيث وضعت تركيا هدفا رئيسيا نصب أعينها وهو التحول من "قوة متوسطة إقليمية تقليدية" إلى "قوة متوسطة عبر إقليمية ناهضة"، ولتحقيق هذا الهدف طورت تركيا تصورات طموحة لدورها على المستويين الاقليمي والدولي، وبدت كدولة ترغب بشدة في التمكين وتأكيد الذات على الساحة الدولية، وبدأت بالفعل في اتخاذ اجراءات تحقق لها ما أرادت. فعلى المستوى الاقتصادي استطاعت أن تحتل المرتبة السابعة عشر في ترتيب الاقتصاديات العالمية، وعلى المستوى الجيوسياسي راحت تركيا تثبت نفسها أكثر فأكثر كقوة ناهضة تتحدى الوضع القائم في النظام الدولي وتطمح أن تقود دبلوماسية استباقية نشطة، وقد مرت عملية النهوض التركي بثلاث مراحل: الأولى بدأت في ثمانينيات القرن الماضي واتخذت منحى اقتصاديا بالأساس حيث تم الإعلان عن اتخاذ تدابير لتحرير الاقتصاد وإطلاق استراتيجية تصنيع من خلال تعزيز التصدير مما أتاح الفرصة للبلاد بدء التحول إلى قوة اقتصادية، أما المرحلة الثانية فبدأت مع نهاية الحرب الباردة وركزت على الصعيد السياسي حيث استفادت من انهيار القطبية الثنائية التي كانت تحد من

حرية حركة الدول الصغرى والمتوسطة لتدخل عالما جديدا أكثر مرونة ورحابة مما أتاح لها فرصة تطوير سياسة خارجية أكثر استقلالية ونشاطا، وتنويع علاقاتها الدبلوماسية لتصبح أكثر انخراطا في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، أما المرحلة الثالثة والأخيرة فبدأت مع بدايات العقد الأول من القرن الحالي والذي شهد تغير القيادة السياسية التي صاغت استراتيجية شاملة للقوة جمعت فيها بين كافة الأساليب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية التي تمكنها من لعب دور اقليمي وعالمي[17].

(2)التوجه شرقا "إعادة ضبط البوصلة نحو الشرق": تركيا كنموذج للقوى العائدة "Returning Power":

تطلق عبارة" القوة العائدة "عادة على الدول التي كانت تمثل سابقا قوى كبرى أو رئيسية في النظام الدولي أي اختبرت تجربة الصعود حتى وصلت إلى قمتها ثم بدأت في اتجاه الهبوط نتيجة تغير في موازين القوة الداخلية أو الخارجية لتفقد مكانتها ونفوذها العالمي، لتبدأ رحلة العودة لاستعادة هذه المكانة مرة أخرى. وينطبق هذا النموذج بشكل نسبي على تركيا التي اعتبرت نفسها خليفة للإمبراطورية العثمانية التي تمتعت بالقوة والنفوذ لعقود طويلة لكنها سرعان ما انهارت مخلفة عدد غير قليل من الدول يأتي في مقدمتها تركيا التي تطرح نفسها كقوى وريثة لها[18]، وإذا كانت تركيا تسعى لتصدير صورة الدولة الصاعدة لدى الغرب كونها تمتلك مؤشرات التحول من دولة متوسطة تقليدية إلى أخرى ناهضة، فإنها تعتبر نفسها ليس فقط دولة عائدة لمكانتها السابقة وإنما عائدة أيضا لمحيطها الإقليمي والمتمثل في الشرق. وهنا يثور التساؤل عن أسباب عودة تركيا إلى الشرق بعد أن تغيبت لفترة غير قليلة عنه. وقد حاول الكثيرون تفسير التوجه التركي وتوصلوا إلى أربعة أسباب رئيسية:

أ- **الشرق هو ميدان تنفيذ المشروع الاسلامي العالمي:**

إن انخراط تركيا في المنطقة هو انعكاس لسياسة ترمي لتنفيذ مشروع إسلامي كلي؛ فحزب العدالة والتنمية الحاكم ينبثق من تيار الإسلام السياسي وينمي شعورا دينيا أمميا يقوم على فكرة الجماعة الإسلامية المتضامنة، ومن الطبيعي أن يقود هذا الفكر إلى التعاطف تلقائيا مع البلدان التي كانت تتشكل منها الأمة الإسلامية، ورغم وجاهة هذا الرأي إلا أنه تعرض لانتقادات عدة استنادا إلى أن السياسة الخارجية تقوم أولا وقبل أي شيء على مصالح مادية، وأن نزعة الدين التي تغلف سياسات بعض الدول ما هي إلا غطاء لتحقيق أهداف على أرض الواقع، وقد يكون للتركيز على الدين في الخطاب السياسي التركي وظيفة أداتية بحيث يساعد في شرعنة عودة تركيا إلى المنطقة بعد عقود من القطيعة، والدليل على ذلك أن الدبلوماسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية لا تتحرك في المناطق الإسلامية فحسب، وإنما في جميع الاتجاهات. وبالرغم من ذلك يظل هذا الرأي له دلائله واسناداته، ويظل المشروع الإسلامي العالمي هو أحد الأهداف الاستراتيجية الكبرى لتركيا[(19)] .

ب–الشرق هو المجال الحيوي لاختبار العثمانية الجديدة:

إن انخراط تركيا في المنطقة هو انعكاس لرغبة دفينة في إعادة إحياء الامبراطورية العثمانية على المستوى الرمزي، فتحليل السلوك التركي يظهر نزعة إمبراطورية تعكس صعوبة الخروج من الذهنية المرتبطة بها؛ فتركيا لاتزال تنظر للعالم العربي الإسلامي كمنطقة كانت في عهدتها وأُنتزعت منها بالقوة، وهي اليوم تتمتع بحق الرعاية عليها، ويطلق البعض على هذا الطموح الامبراطوري "العثمانية الجديدة"[20]. وقد ثار جدلا كبيرا حول هذا المفهوم ومدى صحة تفسير السياسة التركية من خلاله، ويتجلى ذلك بشكل واضح في تعريفات الباحثين المتعددة بل والمتناقضة لهذا المفهوم إذ يذهب البعض للتأكيد على نزعة التوسع المادي في أراضي دول الجوار كأحد العناصر الأساسية لتعريف العثمانية الجديدة، بينما تربطها تحليلات أخرى بالإسلام السياسي والهوية الإسلامية في حين يشير آخرون إليها باعتبارها نظرة إيجابية تجاه الماضي العثماني وخبراته تهدف إلى تعزيز العلاقات مع أقاليم الامبراطورية العثمانية السابقة دون تطلعات إقليمية[21]، وربما يقع جانبا كبيرا من هذا الجدل في الدائرة الخاصة بمدى تأثيره ومكوناته، إلا أن فكرة تأثير هذا المفهوم بات أمرا واقعا في السياسة التركية، بحيث امتلأت تصريحات القادة في تركيا بمصطلحات تشير للحنين إلى الماضي وتأثيره على السياسة التركية الآنية[22].

ج– الشرق هو الطريق الممهد نحو الغرب:

في كتاب العمق الاستراتيجي لداوود أوغلو تحدث عن عبارة توضح الرؤية الفكرية التي تنطلق منها تركيا وهي "استعارة الرمي بالقوس" حيث أكد أن سياسة تركيا الإقليمية لابد أن تُفهم من خلال الرمي بالقوس فبقدر ما تشد تركيا الوتر في الشرق الأوسط يصل سهمها أبعد على الساحة الدولية[23]. وهذا يعني أن الشرق في الرؤية التركية هو وسيلة للوصول إلى عالم أكثر رحابة مجسدا في الغرب؛ فكلما زادت قوة تركيا على المستوى الإقليمي كلما نجحت في امتلاك نقاط قوة تساعدها على التوجه غربا، وربما طمحت تركيا إلى تحويل التوجه شرقا إلى ورقة ضغط وجذب في ذات الوقت لدول الاتحاد الأوروبي التي تسعى جاهدة للانضمام إليه رغم الصعوبات التي تواجهها[24].

د– الشرق هو بوابة التحول للقوة الناهضة المنشودة:

يرى البعض أن انخراط تركيا في الشرق الأوسط لا يرتبط فقط بفكرة العثمانية الجديدة أو بالتوجه الإسلامي وإنما بمتغير جديد ارتسم في العقد الأول من القرن الحالي وهو النهوض التركي، الذي بدأت ملامحه في التبلور من خلال السياسة التركية التي سعت جاهدة لرفع مكانة الدولة وإثبات وجودها على الساحة الدولية، مع الإدراك الكامل بأنها لن يتأتى لها ذلك إلا بعودتها القوية لمحيطها الإقليمي بحيث تصبح قطب جاذب فيه، وهذا يعني أن عودة تركيا إلى الشرق يمكن أن تُفسر من خلال ديناميات ظاهرة الصعود، بحيث تحول

إلى ميدان لإثبات قدرة تركيا على التموضع الدولي، وعلى الانخراط الفعال في الشأن العالمي[25] . وهنا تظهر الاستراتيجية التركية جلية وهي بناء منطقة نفوذ إقليمية لاستخدامها كنقطة انطلاق نحو الوصول لمرتبة الدولة المركزية العالمية. وإذا كانت الفضاءات المحيطة بتركيا ذات أهمية كبرى فإن الشرق الأوسط يتمتع بأهمية أكبر حيث يعتبره داوود أوغلو العمود الفقري الذي يجب أن تستند إليه النهوض التركي[26] ، وهو الحديقة الخلفية لتركيا، وهو مفتاح التوازنات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، كما أنه المنطقة المفضلة للتمدد. وبالتالي إذا لم تنجح تركيا في أن تكون مركز استقطاب إقليمي في الشرق الأوسط فسوف تنقطع إن آجلا أو عاجلا ليس فقط عن الفضاء الآسيوي والمتوسطي وإنما العالمي أيضا، ومن هنا ترتسم نظرة أداتية ونفعية للشرق الأوسط ونقطة انطلاق ضرورية لبلوغ وضعية القوة الإقليمية ومن ثم القوة العالمية[27].

ثانيا: المستوى الحركي: الأدوات والسياسات الاستراتيجية والتكتيكية:

ويشمل الأدوات والسياسات التي اتبعتها تركيا لوضع التصورات والرؤى الفكرية موضع التطبيق، ويأتي في مقدمتها:

(1)الأدوات الاستراتيجية: ثلاثية الدبلوماسية الناهضة:

ويطلق عليها ثلاثية الدبلوماسية الناهضة لأنها تشتمل على ثلاث أدوات استراتيجية كبرى اتبعتها تركيا في سياساتها الخارجية، وهذه الأدوات جسدت مفاهيم مستحدثة اعتبرها البعض مبتكرة في عالم السياسة تحدث عنها داوود أوغلو في كتابه "العمق الاستراتيجي" الذي عبر فيه عن رؤيته الخاصة لمكانة تركيا وسياستها الخارجية[28] ، ورغم أن أوغلو ينتمي إلى التيار الأكاديمي والفكري قبل أن يكون رجل دولة إلا أن هذا الكتاب اعتبر بمثابة خارطة طريق للسياسة الخارجية التركية في عهده. وتتمثل هذه الثلاثية في:

(أ) **تفعيل العمل بنظرية العمق الاستراتيجي Strategic Depth Doctrine**: التي تحدث عنها أوغلو حينما دعا إلى إعادة هندسة السياسة الخارجية التركية، بهدف تحويلها إلى دولة مركزية وقوة عالمية[29]، وشبه الساحة الدولية برقعة الشطرنج التي تحتوي على مجموعة من اللاعبين وشدد على ضرورة أن تكون الدولة واحدا من اللاعبين المؤثرين لا بيادقة مهمشين، وأكد في هذا السياق أن موقع الدولة على رقعة الشطرنج الدولية يعتمد –إضافة إلى التصور الذاتي لنخبتها– على عمقها الاستراتيجي أي على قدرتها على الإشعاع خارج حدودها. وهذا لن يحدث إلا بتحقيق التوازن بين الحرية والأمن كخطوة أولى لرسم ملامح دور خارجي؛ فالدولة لابد أن تسعى لتحقيق الحرية لمواطنيها، وفي نفس الوقت

تحقق الأمن على المستوى الأكبر للمجتمع والوطن، بشرط ألا يطغى مسعى تحقيق الأمن على هدف الحرية، والعكس صحيح.

كما لن يتأتى أيضا إلا من خلال الجمع بين عنصرين لا يمكن التغاضي عن أي منهما، وهما: الرؤية الايجابية للذات مدعومة بالثقة العالية بالنفس، والإرادة السياسية القوية؛ فعلى الدولة أن تنظر إلى نفسها على أنها قادرة وقوية، وأن تبادر إلى التحرك والفعل حتى لو انطوى ذلك على مخاطر ومجازفة، كما على قادة الدولة أن يتحملوا مسئولياتهم ويمتلكوا الشجاعة التي تمكنهم من التصرف بشكل مستقل.

وبتحليل نظرية العمق الاستراتيجي من وجهة نظر داوود أوغلو سنجد أن لها شقين، الأول هو العمق التاريخي والهوياتي الذي يحتم عليها لعب دور إقليمي وعالمي، وخاصة في ظل تاريخها المليء بالانتصارات والأمجاد كإرث عثماني، وهويتها المركبة التي توفر لها مجالا للحركة في مناطق عدة، ومساحات للنفوذ في محيطها المباشر، أما الشق الثاني فهو العمق الجغرافي الذي يرتكز على موقعها كنقطة التقاء لمناطق عدة وتواجدها في قلب فضاءات جيوسياسية رئيسية، إذ تتمتع بموقع فريد عند تقاطع قارتي أوروبا وآسيا ناهيك عن قربها في الوقت ذاته من أوروبا الشرقية ومن الشرقين الأدنى والأوسط ومن أفريقيا، وهو الأمر الذي يفتح المجال أمامها واسعا كي تنطلق نحو آفاق جديدة وتؤدي دورا مؤثرا في النظام الدولي[30].

وبناء عليه تمثل هذه النظرية أداة استراتيجية وإطارا فكريا في ذات الوقت تمكن تركيا من زيادة دورها وتعزيز مكانتها في النظام الدولي لا كجسر بين الغرب والشرق وإنما كفاعل رئيسي يتمتع بالفاعلية والاستقلال، وقد اعتمدت النخبة الحاكمة هذا التوجه في الوثيقة التي حملت عنوان "الهدف 2023" ونشرت رسميا على موقع حزب العدالة والتنمية الذي أكد أنه أعاد تفسير تاريخ وجغرافية تركيا من خلال منظور العمق الاستراتيجي.

(ب) **خلق بيئة إقليمية آمنة:** من خلال حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها، أو ما يسمى بـ "تصفير المشكلات" "zero problem policy"، من ثم اخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات، والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع، وهذا إن تحقق، يمنح السياسة الخارجية قدرة استثنائية على التواجد والمناورة الفعالة. فضلا عن التأثير المتزايد في الفضاءات المجاورة من خلال سياسة "الدوائر المتحدة المركز"، والتي تعني ضرورة تركيز تركيا على المجموعات الأقرب جغرافيا قبل البلدان البعيدة، بحيث تنشط في ثلاث مجموعات جغرافية من الأقرب إلى الأبعد: المحيط البري القريب المكون من البلقان والشرق الأوسط والقوقاز، والحوض البحري القريب المكون من البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وبحر قزوين، وكذلك أنهار

النيل ودجلة والفرات، والمحيط القاري القريب الواقع عند ملتقى أوروبا وأفريقيا الشمالية ووسط آسيا وشرقها[31]. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق ثلاث غايات كبرى: الأولى أنها تسمح لتركيا بتحقيق الاستقرار في البيئة الاقليمية حتى تتمكن من تحقيق الوزن المناسب لها عالميا، أما الغاية الثانية فهي تقديم نفسها كمركز جذب إقليمي سعيا للتحول إلى نموذج الدولة المركزية بعد أن ترتبط بها الدول المحيطة كدول أطراف، أما الهدف الثالث والأخير فهو تكوين كتلة دبلوماسية تتكون من بلدان الجنوب أو بلدان العالم الثالث تحت إشرافها ليزيد وزنها من حيث التمثيل ويعطيها مميزات لا تتمتع بها قوى الشمال[32].

(ت) **توسيع المجال الحيوي التركي "التوسع الوظيفي"**: ترتبط فكرة المجال الحيوي في السياسة الدولية بظاهرة التوسع، باعتبار أن الدولة مثل الكائن الحي الذي ينمو ويكبر على حسب احتياجاته وهذا الارتباط بين القوة والنمو من جهة وبين التوسع من جهة أخرى يعطي المجال الأكبر لمبدأ التوسع الإقليمي كمقدمة ضرورية لبقاء الكيان السياسي واستمراره بل وصعوده أيضا[33]، وقد طرأت تغيرات فكرية وواقعية على مفهوم التوسع في حد ذاته فلم يعد يقتصر على التوسع الجغرافي فحسب ولم تعد أداته الوحيدة هي القوة بل بات توسعا وظيفيا وباستخدام أساليب أخرى كالنفوذ والتأثير. وقد ساعدت العولمة وما حملته في طياتها من ثورات فكرية على تكريس هذا التحول، فقبل العولمة، كانت القوى الكبرى تصل إلى مكانتها عن طريق التوسع الجغرافي وضم أراضي جديدة سواء بالغزو الصريح (الامبراطورية العثمانية والقيصرية) أو بضم أقاليم جديدة عن طريق المصاهرة (الامبراطورية النمساوية المجرية)، أو لاحقا في إطار الظاهرة الاستعمارية (فرنسا، بريطانيا)[34] ، وقد أدركت تركيا هذا التحول باكرا وتأكدت أن دخول دائرة الكبار لم يعد ممكنا عن طريق التوسع الجغرافي التقليدي بل أصبح يتم عن طريق" التوسع الوظيفي"، وهو أمر أكثر صعوبة وتعقيدا، فالعولمة وإن ضيقت المسافات الجغرافية، إلا أنها وسّعت المسافات الوظيفية؛ حيث كشفت قدرات الدول حينما تقاربت وبدأت تقارن بينها، وأظهرت أن بعضا منها يستطيع أن يؤدي وظائفه وينافس أفضل من البعض الآخر، ومن هنا، فإن قدرتها على الصعود ونجاحها في ذلك لا يتحدد بقدر ما تسيطر عليه من مساحات جغرافية، وإنما بقدر ما تتمتع به من طاقات وظيفية، وسياسات مرنة تمكنها من تجميع مختلف أشكال القوة، والتنسيق فيما بينها لزيادة رصيدها من "القوة الوطنية الشاملة"، بدل الاعتماد التقليدي على بُعد أو بُعدين فقط (اقتصادي أو عسكري)[35].

(2) الأدوات الدبلوماسية والناعمة: توسيع مساحة التواجد التركي وتفعيل الدبلوماسية الذكية:

تستخدم تركيا كقوى متوسطة ناهضة دبلوماسية مبتكرة تتميز بحركة إقليمية ناشطة، وتتمتع بقدرة كبيرة على التوسط بحكم تموضعها بين الشمال والجنوب، كما تتميز بقدر كبير من المرونة تمكنها من نسج علاقات مع جهات فاعلة متخاصمة في النظام الدولي. وتسعى من خلالها لدفع الأطراف الأخرى في النظام الدولي للاعتراف بمكانتها وقوتها وإكسابها موقعا متقدما فيه، وتنبع أهمية الاعتراف من الناحية الواقعية من صعوبة اكتساب أي دولة لمكانة عظمى بدون اعتراف الدول الأخرى بهذه المكانة، وهنا يصبح للاعتراف دورا كبيرا يتجاوز دوره القانوني ليصبح عنصرا أساسيا وشرطا لا غنى عنه لتحقيق المنزلة والمكانة التي تسعى لتحقيقها الدولة، وهذه المنزلة تؤدي دورا نفعيا ووظيفيا وتوفر امتيازات لمن يحصل عليها، حيث تُؤَمِن للدولة شرعية تمارس من خلالها دور القيادة في مختلف مناحي الحياة الدولية، وتدفع الدول الأخرى للبحث لديها عن العون والمساعدة، ومن ناحية أخرى تحفزها هذه المكانة على بلورة سياسة على نطاق عالمي، متخطية بذلك حدودها الخاصة ومحيطها الإقليمي الأقرب، أضف إلى ذلك أن الحصول على مكانة يضمن لها استقرارا داخليا من خلال دغدغة مشاعر الاعتزاز والفخر لدى السكان المحليين الأمر الذي يدفع هؤلاء إلى تجديد ثقتهم بالنخبة السياسية الحاكمة[36].

وقد اتبعت تركيا نوعا من الدبلوماسية، هدفت من خلالها لتوسيع مساحة التواجد التركي كما وكيفا، يمكن أن نطلق عليها "الدبلوماسية الذكية" لما تتميز به من سمات يأتي في مقدمتها: (أ) الشمول والتعدد "الدبلوماسية الشاملة والمتعددة": من خلال اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد–مرتبطة بموقع تركيا بين القوى والمناطق الحيوية في العالم–، والمشاركة الفاعلة في مجمل قضايا الإقليم التي تنتمي اليها تركيا[37] ، (ب) التناغم "الدبلوماسية التناغمية– الايقاعية": تطوير أسلوب دبلوماسي جديد في السياسة الخارجية، يعتمد موقف متحرك واستباقي يتيح لها أن تكون مؤثرة في فضاءات عدة، ويستدعي ذلك تخليها عن الثبات في المواقف التي طالما تميزت به إبان الحرب الباردة وذلك من أجل تبني موقف ديناميكي ونشط ومتفاعل ومتناغم يتماشى مع التوجهات التركية الجديدة، (ج) المرونة والفاعلية "الدبلوماسية المرنة": حيث الانتقال من السياسة الجامدة والسكون، الى الحركة الدائمة والتواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا، (د) التوزيع "الدبلوماسية الموزعة" والتي تعني توزيع الجهود التركية بين الأطراف الدولية مع التموضع المتعدد الاتجاهات.

وتتمثل أهم أنواع الدبلوماسية التي تنتهجها تركيا في أربع أنواع:

- **<u>الدبلوماسية العامة والإنسانية:</u>**

أولت تركيا اهتماما واسعا **بالدبلوماسية الإنسانية** التي تركز على الإنسان كمحور رئيسي للكون، فبرزت كدولة مانحة ومساهمة في المساعدات الإنمائية الرسمية في الآونة الأخيرة[38] ، واحتلت المرتبة

الرابعة في قائمة أكبر المتبرعين بالمساعدات الإنسانية عام 2013، بعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وقد تضاعفت المساعدات التي تمنحها تركيا أربع مرات بين عامي 2003، و2013 واتخذت طابعا مؤسساتيا خاصة بعد أن تأسست الوكالة التركية للتعاون والتنسيق "تيكا" وافتتحت مكاتب تمثيلية لها في عدد من دول الشرق الأوسط. وعن طريق انخراط تركيا في هذه المساعدات حاولت أن تثبت أنها تتمتع بنوع من السلطة الأخلاقية وأن سياستها الخارجية لها منحى إنساني وأنها تستحق دور أكبر في محيطها الإقليمي وخاصة بعد أن تحسنت صورتها في البلدان المستفيدة من المساعدات[39].

وتنقسم المساعدات الإنمائية الرسمية إلى فئتين الأولى هي المساعدات الإنسانية مثل مشروعات البنية التحتية وغيرها. ولهذه المساعدات تأثير كبير على الدول والشعوب المستقبلة لها، لسببين حددتهما جنى جبور في: الأول أن هذه المساعدات تأتي في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، وعادة ما تحدث بطريقة شخصية أي يعلنها القادرة الأتراك بصورة مباشرة عند زيارة الدولة المعنية، وهو الأمر الذي يعطي انطباع لدى السكان المحليين بأن تركيا دولة قريبة منهم وتشعر باحتياجاتهم، أما السبب الثاني فهو أنها تقدم مساعدتها بصورة إنسانية بعيدة عن الصورة الغربية للمساعدات التي تقوم على الفوقية والإذلال والنظرة المتعالية من المانح وعادة ما تكون مصحوبة بشروط مجحفة في نظر الدولة، وذلك بعكس تركيا التي تؤكد هويتها كدولة نامية فلا تعطي دروسا ولا مواعظ لدول الجنوب ولا تقدم شروطا للمنحة وتعتبرها واجبا أخلاقيا لوجه الرب، مما يجعلها مرحب بها في هذه الدول.

أما الفئة الثانية من المساعدات فهي تخدم فكرة إحياء الامبراطورية الرمزية، حيث تدور حول إعادة تأهيل الآثار الإسلامية في العالم العربي، حيث قامت بترميم عدد كبير من الآثار في كل من ليبيا ومصر ولبنان وفلسطين وغيرها من الدول، وقد حققت تركيا من ذلك هدفين: الأول سلطت الضوء على التاريخ المشترك مع الدول العربية، مما يعطيها الحق في التموضع الإقليمي، والثاني هو إثبات المجد الحضاري وعظمة الماضي الذي يؤهلها للحصول على مكانة أكبر[40].

وبجانب الدبلوماسية الإنسانية اهتمت تركيا أيضا بما يعرف **بالدبلوماسية العامة أو الشعبية** التي تهدف للتأثير في الرأي العام في الدول الأخرى وتعتمد على الانخراط في تواصل استراتيجي مع جمهور الدولة الأجنبية من أجل تقديم معلومات أو إيصال رسائل أو نشر أفكار، أو رسم صورة براقة للدولة وإضفاء شرعية على سياساتها[41]، وقد تنبهت تركيا لما للدبلوماسية العامة من أهمية كبرى فقامت بإنشاء مكتب للدبلوماسية العامة ملحقا بدوائر رئيس الوزراء، كما تم تأسيس قسم الدبلوماسية العامة الملحق بوزارة الخارجية، وهدفت من هذه المأسسة خلق أداة للتواصل السياسي ونشر صورة

إيجابية عن تركيا. وبذلت في سبيل تحقيق ذلك جهدا ملحوظا مع دول محيطها الإقليمي؛ حيث حرصت على التواصل المباشر والحضور الفاعل للسفراء والدبلوماسيين في البلدان العربية، كما استخدمت وكالة الأناضول كمنبر إعلامي يقدم معلومات بأكثر من لغة وافتتحت لها مكاتب في معظم البلدان العربية[42].

- **دبلوماسية الإغراء والتغلغل الناعم: الجاذبية السياسية وتصدير صورة تركيا "النموذج":**

انتبهت تركيا مبكرا إلى أهمية الدور الذي تلعبه القوة الناعمة–بجانب الصلبة– في تحقيق سياساتها[43]، ووضعت مجموعة من الآليات والأدوات التي تمكنها من تحقيق أهدافها بعيدة المدى والتي لا تخرج عن ثلاث: (1) الولوج إلى عمق المجتمعات المجاورة لإضفاء المشروعية الشعبية على سياساتها والحصول على الاعتراف الشعبي بالدور التركي الاقليمي، وتخطي القنوات السياسية والقانونية للاعتراف الرسمي بالمكانة المنشودة، (2) رسم صورة تركيا "النموذج" التي تستحق المكانة المتميزة في محيطها الإقليمي[44]، (3) تحقيق نوع من الجاذبية السياسية العالمية تجعل سمعتها الدولية شفيعا لها في نادي الكبار.

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت تركيا جملة من الأدوات مثل: (أ) **الأدوات الثقافية والجذب السمعي والبصري**، حيث عمدت تركيا إلى تصدير المسلسلات التركية للمنطقة المحيطة وتحديدا إلى العالم العربي الذي تلقى هذه المواد التليفزيونية بترحيب كبير، ولم تخرج هذه المسلسلات عن ثلاث مضامين السياسة والتاريخ والرومانسية، وهي عناصر جاذبة للمجتمعات العربية، في ظل إظهار هذه المسلسلات لقيم المحافظة والتطور واحترام التقاليد الدينية الإسلامية. ومن خلال هذه المسلسلات رسمت تركيا صورة ايجابية لها باعتبارها دولة حديثة وديمقراطية تتمتع بمناظر جذابة ونمط حياة عصري وقيم أخلاقية جعلتها في مقدمة الدول التي يرغب العرب في زيارتها للسياحة، ويأتي المسلسل الرومانسي "نور" في مقدمة المسلسلات التي جسدت نموذجا مثاليا للزواج في الذهنية العربية. ثم يأتي دور المسلسلات التاريخية التي كانت بمثابة إعادة لإحياء الروح العثمانية، وتأكيد المكانة التي حظيت بها تركيا في الماضي كجزء من الامبراطورية العثمانية واستحقاقها لمكانة مماثلة في المستقبل. ويأتي في مقدمة هذه المسلسلات مسلسل "حريم السلطان" الذي حطم أرقام المشاهدة في العالم العربي لما يجسده من فترة تاريخية مشبعة بماض مجيد، وبهوية إسلامية تركية، وبعظمة حضارة عثمانية سابقة. وفيلم "فتح 1453" الذي يروي قصة فتح القسطنطينية على يد السلطان محمد الثاني، ويروج هذا الفيلم صورة إيجابية للعصر الذهبي العثماني بشكل يلامس مشاعر المسلمين سواء كانوا من الأتراك أو العرب. أما في سياق المسلسلات السياسية فلا تقل تأثيرا عن سابقتيها وليس أدل على

ذلك مما أحدثه مسلسل "وادي الذئاب" من تأثير نفسي إذ تعرض لقضية الغزو الأمريكي للعراق وخلق صورة بطل مسلم يدافع عن العراقيين، وهو الشعور الذي يفتقره المسلم العربي الذي يشعر بتدني مكانته وقيمته في العالم الغربي، لتأتي تركيا كنموذج للدولة المسلمة الأخلاقية التي تدافع عن حقوق الأضعف أمام الأقوى، وترسم صورة لما يريد العربي أن يكونه. وأدى النجاح المسبوق لهذا المسلسل إلى إنتاج فيلم يحمل نفس الفكرة "وادي الذئاب العراق" ليؤكد على وحدة المصير الذي يجمع بين العرب والأتراك في نضالهم ضد أعداء مشتركين مثل الولايات المتحدة. ليأتي بعده فيلم "وادي الذئاب فلسطين" لتتحول تركيا من المدافع عن العراق إلى المناصر للقضية الفلسطينية وهو الأمر الذي دغدغ مشاعر العرب الذين يرون إخفاقا في حكوماتهم للدفاع عن فلسطين، وكرس صورة إيجابية لتركيا التي نصبت نفسها مناصرا للعدالة ونشر الخير. ولم تكتف تركيا بما يحدثه إنتاجها الثقافي من تأثير إذ دعمت ذلك بالخطابات السياسية ذات الطابع الأخلاقي لتظهر في صورة المدافِعة عن الحرية والمساواة، فنجد أردوغان يشجب اللامساواة العالمية قائلا "إنه لأمر مأساوي وغير مقبول أن نلحظ وجود مجتمعات تعاني من الجوع والعطش وتعيش تحت خط الفقر وتُحرم من الاحتياجات الأولية التي قد تؤدي بها إلى الموت بينما في الجانب الآخر من العالم هناك نزعة استهلاكية مفرطة تصل حد التبذير". كما ينتقد أردوغان الهيمنة الثقافية للغرب ويندد بتهميش الثقافات الطرفية ويقدم نفسه في صورة المدافع عن نظام ثقافي أكثر شمولا" لقد بلغت المركزية الثقافية الأوروبية حدودها القصوى، يجب مراعاة المجتمعات والثقافات الأخرى وإدماجها في النظام العالمي"[45].

ويركز أردوغان على فكرة العدالة والمساواة قائلا" ينبغي علينا أن نؤسس لنظام سياسي يمثل كل الناس تمثيلا عادلا دون ازدراء أو تحقير أو إقصاء لأحد. إننا نؤمن بضرورة أن يجد كل إنسان في العالم مقعدا له على مائدة العالم دون تمييز بين أسود وأبيض، أو فقير وغني، أو مسيحي ومسلم، أو غربي وشرقي"[46]. وهنا تظهر العباءة الأخلاقية التي ترتديها تركيا حيث تطرح نفسها كقوة فاضلة تقوم على المبادئ الأخلاقية وتكون في خدمة الدفاع عن الكرامة الإنسانية، وتؤكد أنها على استعداد للسهر على البشرية جمعاء وعلى مد يد المساعدة لأي شخص يتألم أو يشعر بالقهر.

(ب) **الأدوات الإعلامية والجذب الإعلامي والمعلوماتي:** من خلال إطلاق قنوات تليفزيونية ناطقة بالعربية مثل قناة "TRT" التي افتتحت عام 2010، واعتبرها القادة الأتراك بمثابة جسر تواصل جديد بين العرب والأتراك، وتعتبر هذه القناة إخبارية تقدم نشرات أخبار وبرامج وثائقية وأخرى سياسية تلقي الضوء على الوضع السياسي التركي مثل "الألوان السبع، و"جامع ومدينة" وغيرها، ورغم ما كان متوقعا لهذه القناة من تأثير يشابه تأثير المسلسلات التركية إلا أن ذلك لم يحدث على أرض الواقع إذ

واجهت صعوبات كثيرة حدت من دورها وتأثيرها في العالم العربي، ووصمت بالافتقار للاستقلالية والحيادية مما جعل العرب يشعرون أنها أداة بيد السياسة الخارجية التركية فعزفوا عن متابعتها[47].

(ث) **الأدوات التعليمية وإعداد نخبة عربية موالية لتركيا:** اهتمت تركيا كثيرا بالتعليم كونه أداة سهلة يمكن أن تؤثر على الشعوب العربية، وإدراكا منها لأهمية التبادل الطلابي وضع حزب العدالة والتنمية عام 2007 برنامج المنح التركية الذي يهدف لإنشاء روابط وثيقة بين الطلاب الأجانب وتركيا بطريقة تلبي المطامح الإقليمية والعالمية للبلاد. وغني عن البيان أن هذه التبادلات الطلابية تساهم بصورة غير مباشرة في بناء القوة الإقليمية التركية إذ عادةً ما يعود الطلاب إلى بلادهم وداخلهم نظرة إيجابية عن تركيا باعتبارها نموذجا يحتذى به وخاصة في ظل انفرادها بالجمع بين الحضارة الغربية والإسلامية وعادة ما يحافظ هؤلاء الطلاب على ارتباطهم بتركيا من خلال شبكات مؤسسية كرابطات الصداقة بين تركيا وبلدهم الأم.

وبالإضافة للمنح الطلابية تسعى تركيا للتأثير أيضا من خلال المراكز الثقافية التركية التي تمتلئ بالأنشطة التعليمية واللغوية التي تهدف إلى جذب جمهور أكبر للحضارة التركية، وتأتي معاهد يونس أمره الثقافية المنتشرة في دول عربية عديدة كمصر وسوريا والأردن ولبنان في مقدمة هذه المراكز حيث تقدم خدمات ثقافية ولغوية وتعمل على تعزيز تدريس اللغة التركية وتسهيل التبادلات الثقافية بين تركيا وجيرانها وهو الأمر الذي يؤكد أن الهدف الأساسي لهذه المراكز ليس ثقافيا فحسب ولكن سياسيا أيضا لتعزيز النهوض الإقليمي التركي وخدمة طموحاتها الجيوسياسية[48].

إن كل هذه الأدوات تخدم هدفا رئيسا لدى تركيا وهو التحول إلى نموذج يحتذى به في العالم العربي، ويتمتع بالجاذبية السياسية ويلقى الاحترام الكافي في العالم أجمع، والنموذج هو الذي بحكم خصائصه ومميزاته يمكن أن يكون بمثابة مرجع يتم تقليده أو يعاد إنتاجه، وقد حاولت أن تخلق معادلة صعبة تجمع بين التحضر والعصرية والتاريخ والإسلام والأخلاق والقيم الغربية، ووضعت لهذا النموذج ثلاث دعائم: **الأول** الجاذبية السياسية والدبلوماسية فهي نموذج للديمقراطية الناجحة التي أدخلت الإسلام في المعادلة السياسية مما جعلها تتمتع بجاذبية خاصة لدى الشعوب العربية التي طالما عانت من القمع والاستبداد والاستعمار، لتمثل تجسيدا حيا لتجربة حدثت في المجال القريب بغض الطرف عن مدى هشاشة تجربتها الديمقراطية[49]، أضف إلى ذلك سياستها الخارجية النشطة التي تنحو إلى الجرأة والاستقلال بعيدا عن الوصاية الغربية، **الثاني** هو الجاذبية الاقتصادية حيث تمتعت تركيا بازدهار اقتصادي ونجحت في الانتقال من اقتصاد موجه إلى الداخل إلى اقتصاد دينامي موجه للتصدير، أما **الثالث** فهو الجاذبية الثقافية، حيث مثلت نموذجا لدولة إسلامية حديثة ومتطورة ذات تاريخ ومجد

امبراطوري ولديها القدرة على الجمع بين عناصر الثقافة الاسلامية الشرقية ومكونات الثقافة الغربية المتطورة [50].

وبغض الطرف عن مدى نجاح تركيا في تصدير نموذجها الخاص، فينبغي الإشارة إلى أن الجذب الذي يمارسه النموذج التركي لا يكمن في ما يمثله هذا النموذج على أرض الواقع بقدر الرسالة التي ينقلها إلى العالم العربي الذي يتشابه معها في كثير من المقومات الثقافية والسياسية والاقتصادية. إن قوة هذا النموذج تنبع من توسيع فكرة "الممكن" أمام الشعوب العربية حيث يبرهن لها أنها قادرة على التطور والتحديث، وأن التطور والنهضة ليس شرطا أن يولدا من رحم بيئة غربية، كما يلهم هذه الشعوب كون الإسلام والحداثة لا يتعارضان وأنه يمكن لأي بلد مسلم أن يسلك دروب التطور.

خلاصة القول إن النموذج التركي بمثابة مرآة للعربي عن ذاته، فهي تخاطب جوانب في الروح العربية التي تحمل في أعماقها أحيانا صورة سلبية عن الذات قوامها "عدم القدرة أو الفاعلية" لترسم له صورة قوامها إمكانية تحقيق الحلم بمزيد من الجهد والمثابرة[51].

- **<u>الدبلوماسية السلمية–التعددية: التوسط المرن والتفاعل مع الخصوم المتعارضة:</u>**

اتساقا مع مبدأ تصفير المشكلات مع الجيران، وتفعيل العمل الاستراتيجي التركي ارتأت تركيا ضرورة اتباع دبلوماسية سلمية توسطية، تهدف من خلالها للتوسط بين الأطراف المتعارضة من أجل إيجاد موضع قدم لها في السياسة الدولية، وهذه الدبلوماسية تتنفق مع مبدأ الدبلوماسية الايقاعية متعددة الأطراف التي أشرنا إليها سابقا وخاصة أن التعدد هو وسيلة تتبعها الدول المتوسطة لتحقيق أهدافها بعكس الدول الكبرى التي تتجه للانفرادية في اتخاذ القرارات وفي السلوك الدولي، من هذا المنطلق يمكن تفسير التواجد التركي في كافة المحافل الدولية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات التي تتيح لها نفوذ أكبر ومكانة أعظم على الصعيد الدولي.

وتطبيقا لهذا المبدأ سعت تركيا للانضمام لكثير من الهيئات الدولية، ومنها مجلس الأمن الذي انتخبت فيه لأول مرة منذ عام 1961 عضوا غير دائم ما بين عامي 2009–2010، كما أطلقت مبادرات جديدة في الأمم المتحدة مثل "تحالف الحضارات" وشاركت في فرق قوات حفظ السلام، كما بقيت عضو نشط في حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومجموعة العشرين (G20)، ولا تزال تطمح لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي[52] . أما على صعيد الجنوب، فقد ترأست منظمة التعاون الإسلامي عام 2005،

وحظيت بصفة مراقب في جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، كما حصلت على مركز عضو في الحوار في مجموعة شنغهاي عام 2013.

وقد أدى التحرك التركي النشط إلى زيادة قوتها الاقليمية إذ ظهرت كشخصية قيادية وتحسنت صورتها لدى كثير من الدول واستطاعت الوصول إلى درجة من التوازن في سياستها تجاه الشرق والغرب. وبجانب هذه الدبلوماسية التعددية أو التناغمية، اتخذت تركيا مسارا آخر لها وهو الدبلوماسية التوسطية، والتي تعني لعب دور فعال في التوسط في النزاعات الاقليمية والدولية ومساعدة الأطراف المتنازعة على التوفيق فيما بينها عن طريق الحوار وصياغة رؤية مشتركة لمستقبلهم والعمل معا لتحقيق هذه الرؤية. وقد عبر عن ذلك داود أوغلو قائلا "إن قدرة تركيا الفريدة على النفاذ إلى بلدان الشمال والجنوب تجعلها الوسيط المناسب في منطقة جغرافية واسعة"[53]. وبهذا المنطق تصبح تركيا وسيطا فعالا يتميز بالمصداقية والشرعية لدى الأطراف المتنازعة وخاصة أنها تقع في موقع يجعلها قريبة من معظم الصراعات على الساحة الدولية، كما أنها تتميز بقدرة معنوية على التوسط حيث الشعور بالتعاطف مع الآخرين والحكمة الناجمة عن التاريخ. إضافة إلى ذلك تستخدم تركيا امكانياتها في التواصل مع أطراف كثيرة وبناء علاقات جيدة مع فاعلين متخاصمين في النظام الدولي، وذلك من خلال نظام التحالفات المركبة، والحفاظ على علاقات متوازنة بين أطراف متناقضة مثلما تقيم علاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل والعالم العربي وإيران. وليس أدل على ذلك من قدرتها على الجمع بين علاقة وثيقة مع إسرائيل في الوقت الذي تنصب نفسها فيه مدافعا عن القضية الفلسطينية[54]، حيث تتبع سياسة ذكية إزاء إسرائيل حيث تعمد إلى رفع نبرتها تجاه الدولة العبرية وتنتقد إسرائيل علنا وعبر وسائل الإعلام من أجل التقرب إلى العرب. هذا في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على علاقتها العملية مع إسرائيل[55]، وبنفس المنطق تنسج علاقات مع الولايات المتحدة في نفس الوقت الذي تحافظ فيه على علاقتها بأعدائها مثل إيران. وهو الأمر الذي يؤكد براجماتية السياسة التركية بعيدا عن الشعارات الدينية والأيديولوجية.

وقد مارست تركيا دور الوسيط سواء على المستوى الاقليمي أو دون الاقليمي داخل الدولة الواحدة، فنجدها توسطت بين سوريا وإسرائيل حول مرتفعات الجولان بدءا من عام 2005 حتى ألغيت الوساطة في نهاية عام 2008 [56]، ورغم أن جهودها لم تكلل بالنجاح إلا أنها استطاعت أن تتموضع في صورة الوسيط الاقليمي الفعال في وقت لم تستطع القوى الكبرى أن تحرك ساكنا. كما لعبت تركيا دورا في العراق حينما تدخلت للتوفيق بين الفصائل الشيعية والسنية، وكذلك الأمر في لبنان وفلسطين التي تعد بمثابة الميدان الرئيسي للتوسط التركي وخاصة بعد إشراك حماس في اللعبة السياسية[57]. وبعد أن

عززت تركيا خبرتها في الوساطة الإقليمية وسعت نشاطها لتشارك في ملفات دولية حساسة كالملف النووي الإيراني الذي كان حكرا على القوى العظمى، وتتمكن من إبرام اتفاق ثلاثي بينها وبين إيران والبرازيل في مايو 2010 وهو ما اعتبره البعض بمثابة انقلابا دبلوماسيا لأنه أكد أن القضية النووية الإيرانية يمكن أن تحرز تقدما من خلال التفاوض بدلا من العقوبات. وكان رد الدول العظمى برفض الاتفاق متوقعا إذ لا يسمح الكبار بدخول من هم من خارجهم للعبة السياسية، ورغم هذا الرفض إلا أن تركيا كسبت معركة في طريق إثبات ذاتها وزيادة مكانتها الدولية بحيث اعتبرت أن مشاركتها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين هو بمثابة نوع من أنواع تقاسم الأعباء الدولية الذي يستدعي تقاسم السلطة والأرباح ويعطيها الحق في المطالبة بموقع أكثر تمايزا في النظام الدولي[58].

- **الدبلوماسية الاقتصادية: البوابة الخلفية للانخراط الاقليمي:**

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية ترجمة للبعدين الاقتصادي والتجاري للدبلوماسية التقليدية للدولة، ويقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية لهذه الدولة. وبصفة فعلية، هي استغلال لكل ما تتيحه الدبلوماسية التقليدية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية خدمة لاقتصاد البلاد، من حيث البحث عن أسواق جديدة للمنتجات الوطنية واستقطاب وجلب رجال الأعمال والمؤسسات الأجنبية للاستثمار في الدولة، وكذلك الترويج للوجهة السياحية بكل أنواعها وتفرعاتها.

وبطبيعة الحال فهذه السياسة تنتهجها تركيا كجزء من مشروعها الإقليمي، حيث قامت بتكثيف العلاقات الاقتصادية بالشرق الأوسط واعتماد اجراءات جديدة تعزز التكامل بين الاقتصاديات والترابط الحقيقي التركي العربي، كما قامت بالتصدير المكثف للمنتجات السمعية والبصرية التركية إلى العالم العربي فضلا عن تنشيط السياحة مدفوعة بطبقة برجوازية جديدة "نمور الأناضول" تدفعها العقلانية الاقتصادية والانتماءات الثقافية للتبادل مع البلدان العربية الإسلامية وهو الأمر الذي تخوف البعض من إمكانية تأثيره على تبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي إلا أن هذا لم يحدث إذ استطاعت الاحتفاظ بعلاقات اقتصادية جيدة مع دول الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت الذي غزت فيه أسواق جديدة واعدة في منطقة الشرق الأوسط وقد ساعد ذلك بصورة أو بأخرى على تطوير مناطق داخلها كانت مهملة اقتصاديا في جنوب وجنوب شرق البلاد حيث ساعد التبادل التجاري بينها وبين الدول المتاخمة لحدودها لتحسين الأوضاع في هذه المناطق مثل مدينة غازي بنتاب التي استفادت من التقارب السوري التركي. ولا ننسى في هذا الإطار الدافع الرئيس لتركيا من هذه المنطقة وهو الحصول على الطاقة وتنويع مصادرها.

(3)الأدوات العسكرية: التواجد العسكري بغطاء قانوني والتدخل العسكري غير المشروع:

لم تكن الأدوات العسكرية ذات ثقل في منظومة النهوض والعودة التركية في صورتها الأولية، إلا أنها منذ عام 2015 احتلت مكانة أكبر بين أدوات تنفيذ هذه المنظومة؛ إذ أعلنت تركيا عن حقها في استخدام تلك الأدوات فيما ارتأت أنه يؤثر على أمنها القومي بمعناه الواسع، وبات تدخلها العسكري في محيطها الإقليمي أمرا معتادا في السنوات الأخيرة؛ بحيث قامت بشن عدة عمليات توغُّل عسكرية في سوريا، وأرسلت إمدادات ومقاتلين إلى ليبيا، ونشرت قواتها البحرية في شرق المتوسط لتأكيد مزاعمها بشأن حقوقها في المنطقة رغم شجب الدول الكبرى لمساعها، ووسَّعت عملياتها العسكرية ضد مُسلَّحي حزب العمال الكردستاني شمال العراق، وأرسلت تعزيزات عسكرية إلى آخر معاقل المعارضة السورية في إدلب، وأخيراً، قَدَّمت مساعدات عسكرية وعناصر مرتزقة سوريين لدعم أذربيجان في حربها ضد أرمينيا من أجل استعادة إقليم ناغورني قره باغ. ولدى تركيا اليوم وجود عسكري مباشر في قطر والصومال وأفغانستان في صورة قواعد عسكرية، وقوات لحفظ السلام في البلقان[59].

ويُعد الوجود العسكري التركي في الوقت الحالي هو الأكبر منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وهو الأمر الذي يؤكد أن الأداة العسكرية باتت في مقدمة الأدوات التركية المستخدمة لتعظيم نفوذها في المنطقة ولا تزال مساعيها لزيادة القواعد العسكرية تتزايد وإرسالها قوات لأكثر من منطقة في وقت واحد يتكرر. وهو أمر يعكس نوع من التحول في العقيدة الاستراتيجية التركية التي كانت ترى أن القوى الناعمة والأدوات السلمية وإن كانت أبطأ في الوصول إلى الأهداف المرجوة إلا أنها أكثر أمانا، أما الآن فباتت القوة الصلبة والأدوات العسكرية هي الأسرع في تحقيق الأهداف وهي الوقود الحقيقي لتعظيم النفوذ التركي في المنطقة[60].

وقد ساعد تركيا على عسكرة تفاعلاتها الدولية الانشغال النسبي للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بمواجهة تبعات الأزمات الاقتصادية المتلاحقة وصولاً إلى جائحة كورونا الحالية، لتصبح مشاركتهما في الشؤون الدولية أكثر تركيزاً على القضايا محل اهتمام الرأي العام الداخلي، ومثَّل ذلك فرصة لا تُعوَّض لدول تحتل الصف الثاني في مراتب القوة العالمية، مثل تركيا، لكي تتقدم وتحصل على مكانة متقدمة في بنية النظام العالمي الراهن، وتكشف مواقف الرئيس أردوغان المتوالية رغبة أكبر في الانخراط بشكل مباشر في النزاعات الإقليمية بهدف اكتساب الأهمية والتأثير، عبر انتهاج سياسة خارجية استباقية تقوم على استخدام القوة العسكرية الوقائية خارج حدود تركيا، وملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة، ضمن خطوات عدة تندرج في ما يراه الرئيس التركي سعيا مشروعا لبلاده من أجل نيل "المكانة التي تستحقها في النظام العالمي".

ولا ننسى في هذا الإطار الدور الذي لعبه الانقلاب الفاشل عام 2016 في عسكرة السياسة الخارجية التركية، والذي مهد الطريق لأردوغان لمزيد من تركيز السلطة في الداخل التركي وخاصة مع تحويل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي وإلى شن حملات تطهير ضد قيادات الجيش التي رفضت في السابق الاستجابة لدعواته إلى شن عمليات عسكرية في بلدان مجاورة[61]. وقفز الانفاق الدفاعي للبلاد بنسبة 17% منذ بداية العام 2020 ليصل إلى 7 مليارات دولار، أي ما يعادل قُرابة 5% من إجمالي الإنفاق في الموازنة التركية السنوية. والملاحظ أن الميزانية العسكرية لتركيا زادت بما يقارب 90% على مدار العشر سنوات الأخيرة؛ ما يدل على أن الحملات العسكرية الخارجية أصبحت تمثل أولوية في العقيدة التركية.

(4)الأدوات التكتيكية: التوسيع المراوغ لحدود الهوية والتأرجح الممنهج بين الشرق والغرب "استراتيجية تعدد البدائل":

حينما ينظر البعض إلى الخطابات التركية نحو العالمين العربي والإسلامي سيظن خطأً أن تركيا قررت استبدال الغرب بالشرق وخاصة بعد محاولاتها شبه الفاشلة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن واقع الأمر يشير إلى غير ذلك، فتركيا تتبع أحيانا خطابا مراوغا قائما على الإيحاء المزيف بالاستبدال الغربي والإحلال العربي، وهو أمر يجانبه الصواب لأن الغرب في الفكر التركي هو الهدف الاستراتيجي الدائم أما الشرق فهو الهدف التكتيكي المرحلي. وقد عبر عن ذلك أردوغان قائلا "تمثل عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي أولوية قصوى وهدفا استراتيجيا بالنسبة إلى تركيا...وليس هناك بالنسبة إلينا بديل من عضوية الاتحاد الأوروبي"[62]. وانطلاقا من هذه الرؤية سيصل المتابع للشأن التركي إلى نتيجة مفادها أن تركيا تتبع استراتيجية تعدد البدائل حيث تصدر خطابا سياسيا ذكيا قائما على الجمع بين الشرق والغرب دون الإحلال بينهما، وتتأرجح عمدا بين كل منهما دون أن يكون لديها أي نية لفقدان طرف على حساب الآخر، ولذلك نجدها توسع حدود هويتها لترتكز إلى بعدين هوية إسلامية شرق أوسطية وهوية غربية، وتُصَدر خطابين مختلفين للشرق والغرب؛ فأمام جمهور عربي وشرق أوسطي ينصب التركيز على انتماء تركيا إلى الحضارة الإسلامية، وإلى العلاقة القوية التي تربطها بالحضارة العربية سواء على المستوى التاريخي أو حتى قرابة الدم بين العرب والأتراك، وقد عبر القادة الأتراك عن هذا المعنى حينما أكدوا أن القول بأن التركي لا يستطيع العيش من دون العربي هو قول غير عاقل لأن التركي هو العين اليمنى للعربي بل يده اليمنى[63]. وقد هدفت تركيا من تصدير مثل هذه الخطابات إلى الإيحاء بفكرة المصير المشترك مع العالم العربي والإسلامي وهو الأمر الذي سيمنحها الفرصة لتطرح نفسها زعيما شرعيا في المنطقة، وسييسر بناء قوتها الإقليمية المنشودة. ليس هذا فحسب بل إنها وضعت تصورا افتراضيا للشرق الأوسط لا تحده الحدود التقليدية للدول، وربما ذلك ما دفعها إلى توجيه النقد إلى اتفاقية سايكس بيكو التي فرضت على المنطقة لتصنع حدودا بين الدول القومية غير مرغوب بها، ولذلك فهي تؤيد إزالة الحواجز

الاقتصادية وتحرير انتقال البضائع والأشخاص، وقد أوضح هذه الفكرة داوود أوغلو قائلا" نحن نحترم سلامة أراضي البلدان المجاورة لكننا نريد شرق أوسط تكون حدوده مفتوحة أمام الجيران. نريد الانتقال الحر للأفكار ورؤوس الأموال والأشخاص"[64].

بعبارة أخرى إن تركيا تصدر خطابا يعد بالتحرر السياسي والتهدئة والتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط، وتطرح نفسها في صورة القائد الذي سيصل بمرؤوسيه إلى بر الأمان، وترى أنها قادرة على ربط الشرق الأوسط بالديناميات العالمية والمساهمة في تهدئة المنطقة وانفتاحها على العالم، وهي في سبيل ذلك تضطر أحيانا إلى مهاجمة الغرب ووضعه في خانة ال"هم" حتى تتأكد دول الشرق الأوسط أن تركيا تنتمي إلى عالمها، وهنا تبدأ تركيا في رسم صورة القائد الأكبر في المنطقة الذي سيساعد دولها على تخطي التوترات والانقسامات الداخلية من خلال تشكيل نوع من الكومنولث الشرق أوسطي حول تركيا. يعتمد هذا الكومنولث على وعد بتمكين الشرق الأوسط وبتمكين شعوبه الذين طالما شعروا بالوصم والتبعية والنبذ والاستبعاد من العودة إلى طاولة التأثير الدولي .

وبجانب هذا الخطاب الموجه نحو الشرق نجدها توجه خطابا مغايرا نحو الغرب حيث تركز على انتمائها لحضارة عالمية تتقاطع مع الحضارة الغربية في أوجه عدة تمكنها من المساهمة في السلام العالمي من خلال تجربتها الحضارية الخاصة التي تجمع فيها بين الغرب والشرق وتدفعها لإدارة الحوار بين الثقافات والحضارات، أضف إلى ذلك طرحها لذاتها كنموذج للتحالف الحضاري كونها تجمع بين حضارة إسلامية وقيم علمانية وهو الأمر الذي تراه سببا كافيا للانضمام للاتحاد الأوربي ودافعا لدوله للموافقة على انضمامها، وقد عبر عن ذلك أردوغان قائلا" بالنظر إلى خبرة تركيا الحضارية الغنية، فإن القيم التي تتشارك فيها مع أوروبا، إضافة لهويتها كدولة علمانية ذات أغلبية مسلمة....سوف يعطي للاتحاد الأوروبي في حال انضمامها إليه أهمية استثنائية لأن ذلك سيثبت أنه من الممكن إقامة تحالف بين الحضارات"[65]. إضافة إلى ذلك الطرح نجدها تلقي الضوء على العلاقات التاريخية مع الغرب مقابل الانتماء التركي الإسلامي، وفي ذلك صرح أردوغان "إن تركيا بلد يشبه أوروبا لأننا خلال نصف قرن قمنا بتبني واستيعاب معايير ومبادئ وقيم الاتحاد الأوروبي"[66]، وهنا يتحول التقسيم بين النحن والهم للمساواة بينهما حيث جرى التركيز على المساواة بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية المسيحية بالشكل الذي يؤكد أن هناك علاقة بينهما متكافئة وغير طبقية تقوم على الاعتراف المتبادل بين الطرفين.

وغني عن البيان أن تركيا لن تتخلى عن هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إذ يحقق لها هذا الانضمام إرضاء رغبتها وتحقيق حلمها في الانتماء إلى الغرب[67] ، وفي نفس الوقت يمنحها جاذبية لدى شعوب الشرق الأوسط، لأن ذلك يبرهن على أن دولة ذات أغلبية مسلمة يمكنها تحقيق هذا المستوى من التطور الذي يسمح

لها بأن تكون مؤهلة للحصول على مكان في واحد من أكثر الأندية تقدما من الناحيتين السياسية والاقتصادية في العالم[68]. هذا في نفس الوقت الذي إذا ما نجحت في تشكيل قوة إقليمية ناهضة فسوف تكتسب جاذبية لدي أوروبا كونها قائدة في منطقة تعتبر حيوية بالنسبة لها، وقد عبر عن ذلك داوود أوغلو "كلما اشتد ساعدنا في الشرق الأوسط اتسع المدى الذي نبلغه في أوروبا"[69].

باختصار إن تركيا تصدر صورة ادعائية بامتلاكها هوية متعددة –مسلمة وعثمانية وتركية وأوروبية وأورو آسيوية– وهذا التوسيع المراوغ لحدود الهوية هو أداة من أدوات تحقيق الهدف التركي ببناء قوة إقليمية عالمية التوجه لأنه يوسع مجال مناورتها وآفاق عملها ويبرر نشاطها الدبلوماسي في فضاءات عدة.

ورغم الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها هذه الأداة التكتيكية كونها يمكن أن تساهم في وضع التصورات والرؤى الفكرية موضع التطبيق إلا أنها تحمل في طياتها ازدواجية فكرية وعملية، حيث نجد الدولة الناهضة تسعى جاهدة إلى الانضمام إلى عالم الكبار في حين لا يسمح لها هذا العالم باختراقه. إذ يعج بحسابات أخرى قد تدفعهم لبناء حصن منيع يقف أمام من يحاول اختراقه، لتقع هذه القوى الناهضة بين شقي رحى، فرفض الكبار يولد لديها شعورا بالإذلال والإحباط حيث تقف في منتصف الطريق لا تستطيع الانضمام إلى عالم الكبار لكنها في نفس الوقت تأبى أن تنضم إلى قائمة الدول الأصغر ويدفعها هذا الشعور إلى اتباع سياسة ازدواجية متناقضة على مستوى الفكر والحركة فنجدها تعارض الغرب وتتبع لهجة معادية له، في نفس الوقت تسعى جاهدة للالتحاق به.

(5)الأدوات الحضارية: إعادة إحياء الامبراطورية الرمزية والتوظيف السياسي للهوية والتاريخ:

لا شك أن تركيا تعتبر نفسها وريثة الامبراطورية العثمانية منذ أمد بعيد، إلا أن هذه الصورة التاريخية عن الذات تبلورت بوضوح في شكل سياسات في الآونة الأخيرة، حيث قامت تركيا باستحضار التاريخ بصورة ملفتة للنظر، واستخدمت الخطاب الحضاري من أجل إضفاء شرعية على طموحاتها الإقليمية والدولية وتبرير استحقاقها لوضعية الدولة المركزية[70]. في هذا السياق كتب داوود أوغلو "إن التوتر الذي خلقه الفرق بين الشعور العالي بالثقة بالنفس نظرا لكون هذا البلد كان المركز السياسي لإمبراطورية كبيرة وبين الموقع الحالي الذي يحتله في تراتبية الدول أحدث تأثيرا نفسيا مذهلا لم يشهده أي مجتمع آخر، وهذا ما يدفعه اليوم للمطالبة بأن يكون في وضع دولي يليق بتاريخه"[71].

ويشير هذا الفكر إلى اتباع تركيا سياسة إثبات الذات التي شحذت بذكرى ماض إمبراطوري مجيد وبالشعور بالإذلال التاريخي، الذي دفعها للبحث عن وسيلة ضمنية للثأر الذاتي ممن أطلقوا عليها "رجل أوروبا المريض"، فتستعيد كرامتها وسمعتها في المجتمع الدولي، فنجدها تحاول جاهدة استعادة الإرث العثماني وإعادة الاعتبار

إلى الامبراطورية من خلال بناء المتاحف التي تذكر بالعصر الذهبي العثماني مثل متحف التاريخ بانوراما 1453 الذي افتتح في يناير 2009، بهدف تمجيد الفتح العثماني وتعظيم شخصية محمد الفاتح الذي قُدم كبطل وطني، والإكثار من الاحتفالات الرسمية بأحداث وشخصيات مرتبطة بالتاريخ تعود جذورها إلى سلالة بني عثمان ليصبح الانتماء لهذه السلالة مصدر فخر وطني يصب في تمجيد الامبراطورية العثمانية. أضف إلى ذلك قيام تركيا بإطلاق أسماء سلاطين بني عثمان على مشاريع عملاقة مثلما قامت الحكومة التركية ببناء جسر على البوسفور أطلقت عليه اسم السلطان سليم الأول، وغيرها من الممارسات التي تؤكد أن تركيا قد خططت لعملية شاملة لاستعادة عظمة الإمبراطورية من خلال ما بات يعرف على المستوى السياسي بـ "العثمانية الجديدة" إلا أن هذه العثمانية لا تهدف فقط لتحقيق أهداف أيديولوجية وإنما براجماتية بالأساس[72]. وهذا معناه أن التغني بالماضي العثماني وبالمجد الإمبراطوري هو أداة من أدوات تحقيق الرؤية التركية للنهوض، ووسيلة لبناء قوة إقليمية في الشرق الأوسط وطريقة لشرعنة العودة نحو الشرق. وفي هذا السياق يرى داوود أوغلو أنه ينبغي استثمار الإرث العثماني في اتجاهين: الأول حماية الأقليات المسلمة في البلقان والقوقاز، الأمر الذي يتيح لها في المقابل استخدام هذه المناطق كرافعة لزيادة نفوذها العالمي[73] ، أما الثاني فتوسيع نفوذها في المناطق التي كانت تنتمي إلى الامبراطورية العثمانية مما يعزز من مكانتها الدولية. وقد عبر عن ذلك قائلا "لا يمكن لتركيا، الدولة الوريثة للإمبراطورية العثمانية أن تقصر مجال تخطيطها الاستراتيجي على حدودها القانونية فحسب. ويفرض هذا الإرث التاريخي على تركيا ضرورة ومسؤولية التدخل في أي وقت في قضايا متعددة خارج حدودها"[74].

ولا يمكن أن نغفل عنصرا هاما في فهم الصورة الكلية لإعادة إحياء المجد الامبراطوري إذ يمثل هذا التوجه نوعا من الاستشفاء الذاتي التركي إذ لا تزال تركيا تشعر بنوع من العار والإذلال وتتقمص أحيانا دور الضحية بعد أن انهارت الامبراطورية العثمانية وظلت تركيا تلعب دور التابع لعقود طويلة. ومن ثم فالعودة بالذاكرة إلى امبراطورية وصمت بأنها رجل أوروبا المريض قبل أن تجرد من ممتلكاتها وقوتها شكل المحرك الأساسي لبناء دبلوماسية ناهضة تركية قائمة على الثأر النفسي واستحضار العظمة الحضارية باعتبار أن تركيا تتميز بحضارة تختلف عن سائر الحضارات، وخاصة أنها ترى أنها تمتلك تصورا ذاتيا يقوم على تقبل الآخر والتعامل معه بمنطق التبادل والتفاعل بدلا من منطقة الهيمنة والفوقية الذي تقوم عليه الحضارة الغربية، وهذا الإدراك الذاتي ينتج حضارة خيرة منفتحة على الآخر. وقد عبر كثير من القادة الأتراك عن شعورهم بالعظمة الحضارية مثل أردوغان الذي قال: "على مدى قرون كنا حاملين لحضارة وتاريخ ولإرث بغاية الفرادة، وهو نتاج مزيج رائع لثقافات وحضارات مختلفة تفاعلت مع ثقافتنا الخاصة"[75]. وهو ما يعني أن استحضار العظمة الحضارية قد انتقل من المستوى الفكري إلى المستوى السياسي. أضف إلى ذلك قيام تركيا بالتركيز على عظمة الحضارة

الإسلامية، باعتبارها دولة تنتمي إليها، والقائمة على المساواة بين الناس والإعلاء من قيم التسامح والتعايش، بخلاف الحضارة الغربية المسيحية المكتفية بذاتها والتي تقوم في جوهرها على التمييز وعدم المساواة بين الشعوب. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المقارنة الضمنية إلى دغدغة مشاعر السكان المسلمين في الشرق الأوسط الذي يدور في فلك الإسلام ويعاني استبعاده وتهميشه من قبل النظام الدولي[76].

ثالثا: المستوى التحفيزي: البيئة التدعيمية والعوامل الدافعة:

ويشتمل على ثلاث عناصر:

(1)التمكين الذاتي وإدارة القوة الداخلية:

لا يمكن أن تحقق أي دولة تقدم على المستويين الاقليمي والدولي دون أن تبني مقدرات داخلية للقوة، فإثبات الذات خارجيا لابد أن ينبع من إثباتها داخليا، وقد أدركت تركيا ما لهذا المبدأ من أهمية فعملت على إحداث نهضة داخلية منذ ثمانينات القرن الماضي حيث ركزت بصورة أساسية على تطوير الاقتصاد التركي، وزيادة معدلات التبادل التجاري والاقتصادي مع دول متعددة، كما قامت باستثمارات ضخمة في المجال السياحي بعد أن استطاعت أن تقدم صورة خلابة للسياحة التركية، أضف إلى ذلك فتح أسواق اقتصادية جديدة مكنتها من تصدير سلعها لدول إقليمية كثيرة[77] ، لتصبح الفترة من 2002 إلى 2012 هي أزهى عصور حزب العدالة والتنمية الذي تبنى سياسة اقتصادية طموحة قائمة على تحرير الاقتصاد والاعتماد المكثف على الاستثمار الأجنبي المباشر وخصخصة المؤسسات العامة وتحقيق اللامركزية[78]. كل ذلك أدى إلى إحراز تقدم اقتصادي كبير وصفه البعض بالمعجزة الاقتصادية أو السنوات العشر المجيدة حيث احتل الاقتصاد التركي المرتبة السابعة عشر عالميا، وسجلت تركيا واحدا من أعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم بعد الصين والهند وتضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقفزت التبادلات التجارية قفزة مذهلة وهو الأمر الذي حولها لدولة تجارية وقوة اقتصادية معتبرة مكنتها من لعب دور أكبر على المستويين الإقليمي والدولي[79]. يأتي ذلك في الوقت الذي استطاعت فيه تركيا تحقيق قدر من الاستقرار السياسي الداخلي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية الذي امتلك رؤية سياسية لما يمكن أن تكون عليه تركيا داخليا وخارجيا. ولا يعني ذلك أن تركيا لم تعاني من مشكلات سياسية واقتصادية لكنه يعني أنها نجحت نسبيا في تحويل مقدراتها الداخلية إلى نقاط قوة أكثر منها نقاط ضعف. هذا في نفس الوقت الذي حاولت فيه أن تدير معضلة الأقليات داخلها بنجاح، وهي المشكلة الأكثر خطورة في الداخل التركي، حيث أدركت أن التماسك الاجتماعي والاستقرار الداخلي يعدان شرطان مسبقان لأي إشعاع خارجي منشود، ولكي تسير في دروب النهوض ساعية للتأثير خارج حدودها فلابد أن تكون أمة متصالحة مع ذاتها وأن تنعم ببيئة داخلية مستقرة حتى تصدر صورة الدولة المتماسكة[80]. وبناء عليه بات حل المشكلة الكردية أمرا ضروريا لتمكين أنقرة من بناء قاعدة إقليمية في الشرق الأوسط، وقد انتهجت

تركيا سبيلين لتحقيق هذا الهدف: **الأول** هو **الانفتاح الآمن على الأكراد كامتداد داخلي لسياسة صفر مشاكل مع الجيران**، ومحاولة دعم انتمائهم للأمة التركية من خلال إحياء التجربة العثمانية، التي قامت على نظام المِلل الذي كفل التعايش السلمي بين الجماعات العرقية والدينية المختلفة، واستخدام المظلة الإسلامية لصهر المجموعات العرقية المختلفة تحت راية الإسلام. وفي سبيل ذلك اعتمدت تركيا ثلاث مناح: المنحى الثقافي: منحت فيه تركيا حقوقا ثقافية محدودة للأكراد حيث سمحت لهم بفتح قنوات تليفزيونية باللغة الكردية، وتعليم اللغة الكردية في المعاهد الخاصة، كما يسرت بث برامج باللغة الكردية في القنوات التليفزيونية الرسمية[81]. المنحى السياسي: حيث انخرطت تركيا في مفاوضات سرية مع حزب العمال الكردستاني عام 2010 تحت مسمى "عملية أوسلو" ثم "عملية إمرالي" لأول مرة لتعبر عن تغير في التوجه الرسمي التركي تجاه القضية. المنحى الاقتصادي: التزمت الحكومة فيه بتوزيع أكثر عدالة لموارد الدولة وبدأت في تطوير مشروعات اقتصادية في جنوب شرق البلاد المعروف بالفقر والتهميش[82].

أما السبيل الثاني لتحقيق هذا الهدف فهو **التقارب مع حكومة إقليم كردستان**، والذي تحول في الفكر التركي من عامل تهديد إلى ميدان عمل جديد للدبلوماسية التركية، فتأسيس إقليم مستقل في العراق كان أسوء كابوس يمكن أن تتخيله تركيا، وقد حاولت في البداية درؤه بالقوة العسكرية–عملية شمس– التي لم تؤت ثمارها المرجوة، فبدأت في انتهاج سياسة مغايرة قائمة على التقارب مع حكومة كردستان العراق من خلال كثير من الزيارات الرسمية والاجتماعات الثنائية، حتى وصلت العلاقة بينهما لشكل من أشكال التحالف البراجماتي الذي عاد بالفائدة على الطرفين[83]، حيث سمحت العلاقات الجيدة مع أربيل بتوطيد القوة الإقليمية لتركيا من خلال زيادة نفوذها لدى الحكومة المركزية العراقية، بحيث باتت أربيل هي بوابة تركيا إلى بغداد، وتركيا هي بوابة أربيل نحو الاتحاد الأوروبي والعالم. أضف إلى ذلك أن هذا الانفتاح قد صب في تدعيم الاقتصاد التركي، حيث تعتبر تركيا أكبر مستثمر وأكبر شريك تجاري لحكومة إقليم كردستان[84].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجهود الحثيثة لاحتواء المعضلة العرقية قد أتت بعض ثمارها لكنها لم تؤدي إلى حل المشكلة الكردية بشكل جذري حيث حدث نوع من التهدئة المرحلية التي استفادت منها تركيا في الانطلاق نحو الخارج لكن ذلك لا يعني أن المعضلة الكردية قد تحولت في عشية وضحاها إلى فرصة تاريخية سانحة والدليل على ذلك تفجرها ثانية مع تطور الوضع في سوريا.

(2)زعامة كاريزمية، وعقلية فكرية– سياسية دينامية:

من أكثر العوامل التي ساعدت تركيا على صياغة دور فعال لها على المستويين الاقليمي والدولي هو العامل البشري، ونقصد به الامكانيات القيادية البشرية التي استطاعت أن تضع رؤية شاملة للدور التركي وتحولها إلى خارطة طريق عملية على المستوى السياسي، وفي هذا السياق تبرز قيادتين سياسيتين لم يكن للمشروع التركي

أن ينهض إلا بهما. الأول هو رئيس الدولة رجب طيب أردوغان الذي مثل نموذج الكاريزمي القادر على تجسيد الإرادة السياسية الصلبة وروح العزيمة التي تتميز بها تركيا كقوى ناهضة. وعادة ما تتبع السلطة الكاريزمية من عاملين، **الأول** العامل الإنساني والشخصي الذي يتأتى من صفات القائد ذات الطابع الاستثنائي كشخصيته وقيمه وأفكاره، و**الثاني** عامل ظرفي كوجود رغبة وإرادة لدى الشعب للتغيير، واستعدادهم الحقيقي لتلقي رسائل القائد الكاريزمي. وهذا معناه أنه لابد من توافر العاملين بشكل متزامن ومتوازي فالقائد الكاريزمي مع اللحظة التاريخية الملائمة سيؤديان حتما إلى تغيير مجتمعي حقيقي.

ولا جدال أن رجب طيب أردوغان مثل نموذجا لهذا القائد الكاريزمي، وعلى الرغم من اختلاف الآراء حوله حيث يراه البعض مجنون يقود تركيا نحو الهاوية يراه البعض الآخر قائد سياسي محنك من الدرجة الأولى، وبصرف النظر عن تقييم أردوغان كقائد ورجل دولة فلا جدال أن الجميع يجمع أنه شخصية كاريزمية استطاعت أن تجمع الجماهير التركية حول حلم واحد، وربما تسهم الخلفية التي انبثق منها أردوغان إلى إضفاء نوع من الجاذبية عليه حيث لم يأتي من تركيا البيضاء التي ينتمي إليها المتعلمون، الكماليون، العلمانيون، الأرستقراطيون وإنما من تركيا "السوداء" التي تمثل المهمشين والفقراء، وهو واحدا من الذين ترعرعوا في بيئة محرومة ووصل في النهاية لأن يكون الناطق باسم من لا صوت لهم، وأن يعبر عن آمالهم وطموحاتهم في إيجاد صوت مؤثر لهم في وطنهم. وبالنظر للسيرة الذاتية لأردوغان سنجد أنها تجسيد مسيرة رجل عصامي حقق نجاحا يستحقه وواجه صعوبات كثيرة استطاع التغلب عليها وهو أمر يثير الاحترام والإعجاب لدى الطبقات الشعبية والمهمشة والتي تحولت إلى قاعدته الانتخابية الأولى وخاصة بعد نجاحه في منصب عمدة اسطنبول الذي استطاع من خلاله أن يبني قاعدة شعبية واسعة وشرعية كاريزمية دفعت به نحو تقلد مناصب حيوية أوصلته إلى سدة الحكم. أضف إلى ذلك استحضاره الروح التركية حيث عمل على إعادة إحياء الذات التركية، واستطاع أن يحول الشعور بالذل والمهانة من جراء انهيار الامبراطورية العثمانية وما نجم عنها من تبعات إلى شعور بالفخر والاعتزاز بالهوية التركية فظهر وكأنه رجل تركيا الجديد[85].

باختصار لقد قدم أردوغان نفسه على أنه صوت الشعب وأنه تركي أسود قادر على التغيير، وأنه واحد من العامة فلا هو عسكري مثل أتاتورك، ولم يتخرج من جامعات عريقة مثل أوزال أو أربكان، ولا ينحدر من عائلة كبار مالكي الأراضي مثل مندريس، ولا يتكلم لغات أجنبية مثلهم. بل هو شخص عادي ملتصق بالشعب يشعر بهم ويرغب في التغيير. لقد استفاد أردوغان من صفاته الكاريزمية التي تمتع بها فهو بقامته وصوته الجهوري وخطابه الشعبوي تمكن من جذب الجماهير، وبتصديره صورة القوي الجريء القادر على الوقوف بوجه كبار العالم دون خوف أو خضوع التفت الجماهير حوله، وبلفتاته الإنسانية والخيرة أسر قلوب الأتراك، وبتعلقه بالتقاليد والقيم الدينية والأخلاقية التي استطاع أن يوظفها سياسيا وحد الأتراك تحت هوية إسلامية وغذى روح

الوطنية لديهم بالشكل الذي جعلهم يرسمون له صورة شخصية مكونة من أربعة أجزاء: القوة، الدين، النموذج، الإنسانية.

بجانب القيادة الكاريزمية التي جسدها أردوغان يأتي قائد آخر من طراز مختلف وهو أحمد داوود أوغلو والذي يمثل رجل دولة حقيقي استطاع أن يرسم رؤية كاملة لما ستكون عليه تركيا. وتنبع أهمية هذا الرجل من أنه من الأشخاص القلائل الذين استطاعوا أن يربطوا بين كل من العلم والفكر من ناحية والواقع من ناحية أخرى، فخلفيته الأكاديمية والفكرية جعلته قادرا على فهم وتحليل ما يحدث في الساحة الدولية من متغيرات ويحدد موقع تركيا منها. إنه من الأكاديميين القلائل الذين تركوا برجهم العاجي لينخرطوا في كواليس السلطة[86]، ومن المنظرين المحدودين في العلاقات الدولية الذين سنحت لهم الفرصة لوضع نظرياتهم موضع التطبيق بعد "هنري كسينجر" و"زبيغنيو بريجنسكي" و"ألفارو غارسيا لينيرا"[87]. فكان بذلك التركي الوحيد الذي امتلك رؤية فكرية عميقة وأتيحت له الفرصة لوضعها موضع التطبيق، حيث وضع كتابه العمق الاستراتيجي قبل أن يتولى مناصب سياسية رفيعة في الدولة جعلته قادرا على تطبيق رؤيته الفكرية وتحويلها إلى استراتيجية ممنهجة وبرنامج عمل طويل الأمد. وبذلك اعتبر البعض أن بلورة الدور التركي هو من صنيعة هذا الرجل، الذي قام بالتنظير للسياسة الخارجية والدبلوماسية التركية من خلال مؤلفات كثيرة استطاع أن ينطلق منها نحو إرساء دعائم دبلوماسية تركية مختلفة ذات امكانيات وطاقات غير مسبوقة. وقد وصفته مجلة "فورين بوليسي" بأنه العقل المدبر وراء نهضة تركيا في العالم، كما وصفه البعض بأنه "كيسنجر الشرق الأوسط" أو "كسينجر تركيا"[88].

(3) بيئة إقليمية ودولية تبدو موائمة" استراتيجية تحويل التهديدات إلى فرص":

إن المشروع التركي لم يكن ليثبت ركائزه بهذه الصورة دون أن تأتيه فرصة سانحة لتطبيقه، وبيئة دولية وإقليمية تساهم في حدوث هذا التحول، ولأن المشروع التركي بدأ مبكرا –نهايات القرن الماضي–فقد استفاد من بعض التغيرات الدولية التي حدثت في القرن الماضي مثل انهيار الاتحاد السوفييتي في التسعينيات الذي أدى لتحول أنظار العالم إلى هذه المنطقة في انتظار نتائج هذا الانهيار متربصين بما يمكن أن يحدثه من موجات ارتدادية في العالم المحيط بالاتحاد السوفيتي، ورغم ما لهذا التغير من تأثير يعتبره البعض تهديدا إلا أن تركيا حاولت أن تستغل الفرصة لتتكفئ على ذاتها وتوسع من مساحات مقدراتها القومية، كما حاولت أن تزيد من نفوذها في الأراضي التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي سابقا حيث قدمت دعم مالي للجمهوريات التي كانت منتمية له فيما مضى وتمكنت تركيا في وقت وجيز من الحصول على مكانة هامة في منطقة آسيا الوسطى، ولم يكن ذلك على الصعيد الاقتصادي فقط، وإنما على الصعيد الجيوسياسي أيضا. وعلى هذا الأساس، بدا أن تركيا حاولت الاستفادة من الظرف التاريخي لتحقيق مصالحها الخاصة في آسيا الوسطى وبسط نفوذها في هذه

المنطقة من العالم. وهذا لا يعني أنها لم تواجه صعوبات كالاصطدام بالانفرادية الأمريكية لكنها حاولت التغلب عليها تارة بالمواجهة وتارة أخرى بالمراوغة.

وبصورة مماثلة حاولت تركيا الاستفادة من التغيرات التي طالت بيئتها الإقليمية التي طالما تقلبت بين استقرار حذر واضطراب نسبي وتأثرت بأحداث دولية كبرى جعلتها مستهدفة من العالم الغربي كأحداث سبتمبر 2001 التي رسمت صورة سلبية للمنطقة باعتبارها معقل الفكر الإسلامي المتطرف، ووضعت دول هذه المنطقة في مأزق بعد أن وجدت نفسها مضطرة للسير في ركب الولايات المتحدة، وفي الدفاع عن نفسها ضد الاستراتيجية الممنهجة ضدها[89]، وقد ظلت سياسة دول هذه المنطقة تتراوح بين الصمود تارة والخضوع تارة أخرى، والتكيف ومسايرة الركب تارة ثالثة واستمرت كذلك حتى بدأ عقد هذه المنطقة في الانفراط بالغزو الأمريكي للعراق عام 2003 والتي مثلت نقطة التحول الأولى في موازين القوة الاقليمية، وتوصلت تركيا الى بديهية مهمة وهي "ليس من مصلحة تركيا المخاطرة بعلاقاتها مع العالمين العربي والاسلامي دون جني الثمار", فأصبح لزاما عليها أن تقيم توازنا دقيقا بين مختلف الاتجاهات الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية ومن ثم العربية[90] وذلك من خلال إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الاقليميين بحيث تصبح تركيا بلدا محوريا على مسافة واحدة من الجميع وقادرة على لعب دور اقليمي متميز في اعادة ترتيبات المنطقة لذا وجدت ضالتها في العراق الذي يعتبر ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) كما يعد مركز شد وجذب إقليميا ودوليا لامتلاكه العديد من المقومات الجغرافية, السياسية, الاقتصادية, الثقافية والحضارية, وأدت هذه المقومات الى تداخل وتشابك المصالح الإقليمية والدولية ولاشك أن التجاور الجغرافي والتنافس التاريخي بين بلدين كبيرين بحجم تركيا والعراق أنتج فضاءا واسعا للتنافس والتعاون في آن واحد إذ عد التوجه السياسي والاستراتيجي التركي نحو العراق ناجم عن الاستجابة لتحديات الموقع الجيوسياسي الذي يفرض على تركيا الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية المحيطة بها كمصدر تهديد لأمنها القومي أو كمجال للحركة والنفوذ الإقليمي أو لإقامة علاقات اقتصادية.

في الواقع لقد انتهجت تركيا استراتيجية تحويل المخاطر إلى فرص، فاستقرار العراق هو أمر لا جدال فيه بالنسبة لتركيا ومثلها سوريا وغيرها من دول المحيط الإقليمي المتاخمة لها، ومع تعرض هذه المنطقة إلى نوبات مختلفة من عدم الاستقرار نابعة من أسباب مختلفة كغزو العراق، الثورات العربية، وغيرها توقع الجميع حدوث تأثير سلبي على تركيا وهو أمر لا يمكن إنكاره فاستقرار المحيط الإقليمي لأي دولة هو أمر لا غنى عنه كونه يؤثر على الاستقرار الداخلي للدولة ويزداد الأمر صعوبة في حالة وجود مشكلة عرقية كالأكراد الموزعة بين عدة دول منها تركيا، إلا أن هذه المخاطر والتهديدات استطاعت تركيا أن تحولها إلى فرص لها مثلما حدث في العراق الذي تمكنت من التدخل المباشر في شئونه بشكل لم يكن ليحدث لولا هذا الحدث. واتبعت سياسة

مختلفة تجاه أكراد العراق، بعد أن عمقت علاقتها بإقليم كردستان وجعلته معتمد اقتصاديا بصورة كبيرة عليها مما يخفض من إمكانيات حدوث مفاجئات غير متوقعة ولا مرغوبة في الشأن الكردي[91].

نفس الاستراتيجية تبنتها تركيا مرة أخرى عندما اندلعت ثورات الربيع العربي التي فاجأت العالم كله، وليس تركيا فقط وبات واضحا أن هذه المنطقة على أعتاب مرحلة جديدة من الفوضى وعدم الاستقرار، وبالرغم من أن هذا الحدث كان يمكن أن يمثل تهديدا لتركيا كونها متاخمة لدول حدثت فيها هذه الثورات ومؤشرا على إعادة ترتيب توازنات القوة فيها إلا أنها استطاعت أن تحولها إلى فرصة يمكن استغلالها لتوطيد مكانتها الإقليمية في ظل فراغ قيادي كبير في المنطقة، وخاصة بعد أن انكفأت مصر على ذاتها وظهرت بوادر أزمات خليجية. وبغض الطرف عن ردود أفعال تركيا التي اتسمت بقدر من الازدواجية في التعامل مع هذه الثورات إلا أنها اتبعت سياسة التروي التي مكنتها من الاستيعاب المبدئي للحدث والعمل على استغلاله قبل أن تتحول إلى التدخل المباشر لتغيير التوازنات في المنطقة لصالحها [92].

المحور الثاني: رؤية تقييمية لمنظومة النهوض والعودة التركية: مؤشرات الإخفاق وتحديات الاستمرار:

حاولت كثير من التحليلات تقييم التجربة التركية باعتبارها تجسيد واقعي لصعود إحدى الدول الناهضة في محيطها الإقليمي، وقد تنوعت في رؤيتها لمدى النجاح الذي حققته تركيا خلال هذه التجربة؛ ففي حين رأى بعضها أنها حققت نجاحا غير مسبوق وباتت قوة إقليمية كبرى رأت تحليلات أخرى أنها أخفقت للدرجة التي حولت محيطها الإقليمي من صفر أعداء إلى صفر أصدقاء[93].

إن واقع الأمر أن التجربة التركية تحمل في طياتها عوامل قوة وعوامل ضعف –شأنها في ذلك شأن كثير من التجارب الدولية– حيث استطاعت تركيا أن تقدم نموذجا لقوة إقليمية ناهضة تسعى لتعظيم مكانتها الدولية وإيجاد موضع قدم لها في السياسة الدولية، وظلت تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها إلى أن عصفت بالمنطقة ثورات الربيع العربي التي قلبت موازين القوة فيها وأنتجت سلسلة من التحديات والعوائق أبطأت المشروع التركي بل وأجبرته في كثير من الأحيان على أن يغير مساره ويعيد ترتيب أولوياته ويكتسب مزيدا من المرونة لتعظيم المكاسب والحد من الخسائر.

وقد مرت منظومة النهوض والعودة التركية بأربعة مراحل عكست قدرا من التحولات التكتيكية داخلها تتمثل في:

المرحلة الأولى: مرحلة الانطلاق الممنهج والتغلغل التدريجي: واستمرت من عام 2002–2010 وحاولت فيها تركيا خلق بيئة آمنة في الجوار الإقليمي من خلال سياسة تصفير المشكلات وسعت نحو استعادة الدور

الإقليمي لها بشكل تدريجي، واستغلت بعض الأحداث الدولية كغزو العراق وغيرها لتوطيد ركائز مشروعها، وتجنبت في هذه المرحلة الدخول في مواجهات مفتوحة مع محيطها الإقليمي، وانكفأت بشكل كبير على الإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على استخدام أدوات القوة الناعمة للانفتاح على القارة الأفريقية والشرق الأوسط[94]، هذا في نفس الوقت الذي كانت تسعى فيه للانضمام للاتحاد الأوروبي في محاولة للخروج من عباءة التبعية إلى مرحلة من التعاون والمصالح المشتركة. وعلى المستوى الداخلي، بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية خلال هذه المرحلة، وبشكل تدريجي، في إعادة هندسة الوضع الاجتماعي الداخلي، وإحكام سيطرته على النظام السياسي التركي.

المرحلة الثانية: مرحلة الانخراط الحذر والتوازن المفقود: بدأت هذه المرحلة مع اندلاع الثورات العربية في نهاية عام 2010 واستمرت حتى عام 2015، بما شهدته من تخبط تركي في التعامل مع أطرافها وشهدت حالة من الاستقرار النسبي في علاقاتها مع دول الثورات ما عدا مصر التي دخلت في صدام مفتوح معها مع سقوط نظام الرئيس الأسبق محمد مرسي، وقد مثلت هذه الثورات تحديًا كبيرًا لتركيا وفرصة في الوقت ذاته، إذ برز أمامها تحديان: الأول يكمن في كيفية التوفيق بين مصالحها الاقتصادية وعلاقتها السياسية الجيدة مع أنظمة الحكم في المنطقة وبين واجب دعم هذه الثورات ولا سيما أنها دأبت على تسويق نفسها كنموذج إسلامي ديمقراطي واقتصادي يمكن تعميمه في الدول العربية، أما التحدي الثاني، فيتعلق بموازين القوى الإقليمية، حيث ظهرت المخاوف جلية من تداعيات هذه الثورات وما يمكن أن تفرزه من قوى إقليمية جديدة منافسة لها[95]، وهو الأمر الذي جعلها تنتهج ردود أفعال براجماتية تجاه دول الثورات لتؤيد البعض وترفض البعض الآخر ليظهر رد الفعل التركي متذبذبا ومزدوجا في التعامل مع نفس الحدث، وتلجأ تركيا لانتهاج سياسة الانخراط الحذر القائم على مراقبة الأوضاع أولًا ثم التحرك بناء عليها ثانيةً، وتضطر للتروي في تنفيذ مشروعها سعيا نحو استعادة التوازن المفقود.

المرحلة الثالثة: مرحلة التصعيد العسكري والانخراط الهجومي: واستمرت هذه المرحلة من 2016 – 2020 حيث تغيرت سياسة أنقرة نحو مزيد من التدخل والانخراط في الأزمات الإقليمية وبدأت في تبني نمط هجومي في علاقاتها مع الأطراف الفاعلة على المستوى الدولي، وبشكل خاص روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، ونمط صدامي في ما يتعلق بدورها في مواضع الأمن الإقليمي الخاصة بها. وبدأ التوجه التركي نحو تحصيل النفوذ الإقليمي يصبح أكثر وضوحا، وخصوصا في آسيا عبر انتهاج سياسة خارجية استباقية تقوم على استخدام القوة العسكرية الوقائية خارج حدود تركيا، وملء الفراغ الاستراتيجي في المنطقة.

وركزت أنقرة خلال هذه المرحلة على استخدام الأدوات العسكرية[96] ، ليس من أجل ضمان مصالحها السياسية في النطاق الإقليمي فحسب، بل لتحصيل مكتسبات اقتصادية أيضا وخاصة بعد أن بدأ الاقتصاد التركي يتدهور بشكل ملحوظ ويلقي بظلاله على الداخل التركي مما دفع البعض لتفسير السلوك التركي العدائي والمنخرط في الصراعات من منظور الوضع الداخلي المتأزم ووصفوه بأمننة الداخل في مقابل عسكرة الخارج؛ فكل فشل في الداخل، كان يقتضي توسيع دائرة التهديدات الخارجية وتضخيمها، بهدف تهدئة المواطنين والخصوم، وصرف انتباههم عن أزمات الحكم والاقتصاد وغيرها. وقد شهدت هذه المرحلة بدء العمليات العسكرية الخارجية للجيش التركي، والتي شملت دولاً مثل العراق وسوريا وليبيا، إلى جانب التمركز العسكري الدائم في عدد من الدول فيما بات يعرف بعسكرة السياسة الإقليمية، كما اتبعت سياسة فرض الأمر الواقع في منطقة شرق المتوسط بعد أن استمرت في إرسال سفن للاستكشاف والبحث وهددت بالرد في حالة تعرض أي من سفنها لأدنى مضايقة وأشارت إلى الوطن الأزرق كإطار حاكم لسياسة تركيا البحرية وهو الأمر الذي يمثل دليلا واضحا على السياسة التوسعية التركية في البحار[97]. وكان من الطبيعي أن يؤثر هذا النهج الهجومي سلبا على علاقتها بالدول الفاعلة الرئيسية في المنطقة ويجعلها تستشعر حالة من العزلة على المستويين الإقليمي والدولي. وداخليا، عكف الرئيس التركي على تعديل الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في تركيا، إذ حوّله إلى نظام رئاسي عوضاً عن النظام البرلماني الذي كان قائماً خلال العقود الماضية، وبدأ عقب انقلاب عام 2016 بإعادة هيكلة كاملة للمؤسسة العسكرية والأمنية والقضائية.

المرحلة الرابعة: مرحلة التهدئة النسبية والتراجع التكتيكي: والتي بدأت مع نهايات عام 2020 حيث بدأت أنقرة في اتباع سياسة التهدئة بدلا من التصعيد الذي انتهجته في المرحلة السابقة وخاصة بعد أن استشعرت خسائر حقيقية على المستويين الإقليمي والدولي ومع تعرضها لأزمة اقتصادية شديدة ترافقت مع شبه عزلة دولية رأت أن تهدئ التوترات المحيطة بها، وتحجم التوجّهات التوسعية والتصعيدية التركية في ميادين انخراطها الإقليمي والدولي، ولو مرحليا، وخاصة فيما يتعلّق بعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودول شرق المتوسط والولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الفاعلة في المنطقة كمصر التي تغيرت لهجتها في التعامل معها نحو مزيد من التعاون وعبرت عن رغبتها في إجراء مباحثات مباشرة بين الجانبين، كما سعت أيضا لإجراء مباحثات حول شرق المتوسط مع اليونان، وأبدت استعدادها لتحسين العلاقات مع الخليج العربي وإسرائيل والاتحاد الأوروبي[98].
وعلى الرغم من حالة التفاؤل التي سادت الأوساط السياسية من جراء المهادنة التركية إلا أن هذا لا يعني بالضّرورة أن أنقرة في طريقها للتنازل عن نفوذها أو مكتسباتها أو عقيدتها الاستراتيجية، وإنما يعني أنها أعادت ترتيب أوراقها ربما بشكل مؤقت حتى تستطيع أن تعيد صياغة أدواتها في المرحلة القادمة، كما يعني أيضا أن

الأساس الفكري لمنظومة النهوض والعودة التركية لا يزال قائما ورؤية تركيا لقدرتها واستحقاقها الحصول على مكانة أكبر على المستوى الدولي لم تتغير وإنما تغيرت أدواتها خلال هذه الفترات فلم تكن الأداة العسكرية هي الخيار الأول في المرحلتين الأولى والثانية التي اعتمدت على أدوات القوة الناعمة واستراتيجية الانخراط السلمي التدريجي، لكنها أصبحت خيارا أوليا في المرحلة الثالثة التي تميزت بالانخراط العسكري والتدخل المباشر في جوارها الإقليمي، وهو ما يعكس تغيرا تكتيكيا أكثر منه استراتيجيا كونه تغير في الأدوات وليس في الاستراتيجيات والأهداف الكبرى. أضف إلى ذلك حدوث تغير في المستوى التحفيزي فأردوغان بات يواجه اعتراضات شعبية أكثر من ذي قبل نتيجة سياساته القمعية وانفراده بالسلطة، كما أن البيئة الدولية والإقليمية لم تعد مواتية وعناصر القوة الذاتية التي مكنت تركيا لسنوات طويلة من ممارسة دور أكبر على الساحتين الدولية والإقليمية لم تعد كما كانت؛ فالاقتصاد التركي يعاني والمشكلات الطائفية الداخلية تتفاقم والوضع السياسي الداخلي وتماسكه أصبح مليء بالتصدعات.

وبناء عليه أصبحت المنظومة التركية في موضع إتهام بعدم الفاعلية وربما بالإخفاق بسبب ما آلت إليه القوة الناهضة التركية على المستويين الإقليمي والدولي، ولذا كان لابد من رصد بعض مؤشرات الإخفاق والإشارة إلى تحديات وعوائق المنظومة التركية وذلك على النحو التالي:

(1) مؤشرات إخفاق منظومة النهوض والعودة التركية:

ظهرت مجموعة من المؤشرات تشير إلى عدم تحقيق المنظومة التركية للنهوض والعودة لكامل أهدافها، منها:

أ- تحول تركيا لمركز للأزمات الإقليمية والدولية:

إن تخلي تركيا عن سياسة عدم التدخل وانخراطها عسكريا في صراعات المنطقة حولها من دولة داعمة للاستقرار إلى دولة صانعة للأزمات، وقد ساعد على ذلك التركيز التدريجي للسلطة في يد الرئيس أردوغان الذي قاد البلاد لخوض صراعات واشتباكات عديدة مع جيرانها وشركائها الدوليين الرئيسيين، ليصبح التمدد التركي الزائد في المنطقة مصدر أزمات في أكثر من ساحة إقليمية. بدءا من الساحة السورية التي انخرطت فيها تركيا في أكثر من عملية عسكرية مثل درع الفرات 2016، احتلال منطقة عفرين 2018، وعملية نبع السلام 2019 وغيرها من العمليات التي استدعت اجتماعا طارئا لمجلس الأمن في أكتوبر 2019 لبحث الهجوم التركي على شمال سوريا. ناهيك عن الساحة الليبية التي تدخلت فيها تركيا لصالح طرف على حساب طرف آخر فأشعلت الصراع الداخلي فيها فضلا عما سببته هذه الأزمة من تصعيد على الجانب المصري الذي أعلن أن الجفرة وسرت خط أحمر وازدادت احتمالات المواجهة العسكرية بينهما عن ذي قبل.

ولا ننسى في هذا الإطار أزمة الأكراد الممتدة والتي تشكل عصب علاقتها بالعراق وسوريا والتي تصاعدت على إثر السلوك التركي الصامت لما تعرضت له بعض الفئات الكردية، أضف إلى ذلك ما سببته السياسات التركية تجاه الجماعات الإرهابية من تفشي ظاهرة الإرهاب في المنطقة وخاصة داعش التي حاولت استخدامها كورقة رابحة لتحقيق أهدافها إلا أنها سرعان ما اكتشفت أن هذه الورقة قادرة على زج المنطقة في أتون حروب أهلية وصراعات لا تنتهي. أما أزمة شرق المتوسط وإصرارها على التنقيب فيه عن الغاز رغم تعالي الأصوات الرافضة للسلوك التركي في هذه البقعة من العالم فلا تزال أمامها الكثير لكي تُحل وخاصة في ظل تعدد الأطراف المشاركة فيها. كل ذلك يؤكد أن تركيا بات لها يد في كل أزمة تحدث في منطقة الشرق الأوسط وكأنها تحولت من مركز للاستقرار الإقليمي إلى مركز للأزمات الإقليمية[99].

ب– مكاسب محدودة ونتائج مخيبة للآمال:

بالنظر إلى الدور الطموح الذي قامت به تركيا وخاصة المتعلق بتدخلاتها العسكرية في القضايا الإقليمية أشار بعض المحللين إلى أن النتائج التي عادت على تركيا لم تكن بقدر المبذول فيها فعلى سبيل المثال لم تحقق تركيا الكثير في سوريا منذ بداية تدخلها واحتلالها العسكري المباشر للأراضي السورية في إطار عملية درع الفرات 2016 وحتى العام الحالي، أي بعد 5 سنوات تقريبا، ولا تزال مضطرة للإنفاق على المناطق الآمنة التي فرضتها بقوة السلاح، وعليها أن توفر تمويل مستمر لإدارة أزمة اللاجئين، وهي الورقة التي تحاول استخدامها في التفاوض مع دول أوروبا دون عائد مجدي. وفي ليبيا لم يختلف الحال كثيرا فما زالت المتغيرات تجري في اتجاه بعيد عن قبضة تركيا، رغم الاتفاقيات مع حكومة فايز السراج، وخاصة فيما يتعلق بالقواعد العسكرية والترتيبات الأمنية والاقتصادية ويُمثِّل وقف التقدم التركي على خط سرت–الجفرة والمفاوضات الليبية المستجدة تراجعاً للدور التركي الهجومي في هذه المنطقة. وفي شرق المتوسط أخذت تركيا تناور تارة وتتراجع تارة أخرى تحت ضغوط التغيُّر في الموقف الأمريكي والتلويح الأوروبي الصريح بفرض عقوبات عليها مما يؤكد أن استراتيجية التمدد التركية لم تنجح حتى الآن في نيل المكاسب الجيوسياسية الجوهرية التي كانت تطمح إليها. هذا في نفس الوقت الذي فشلت فيه في تحقيق عوائد اقتصادية ملموسة يمكن استثمارها سريعا في مناطق التدخل رغم وضع يدها على موارد حيوية فيها. وفي حال استمر عَجْز أنقرة عن تحصيل مكاسب راهنة لتدخلاتها، فإن ذلك سيجعلها عاجزة عن تمويل عشرات الآلاف من المرتزقة ما قد يُهدد بخروجهم عن السيطرة وتحوُّلهم إلى مجموعات قتالية تحت الطلب قد تصبح هي شخصيا أحد أهدافهم الانتقامية مستقبلا.

ت–تدهور العلاقات مع دول المنطقة وخسارة حلفاء دوليين تقليديين:

أدى السلوك التركي إلى تدهور علاقة أنقرة بكثير من دول المنطقة وفي مقدمتها مصر وسوريا التي وصلت العلاقات بينهما إلى حد القطيعة الدبلوماسية الكاملة[100] ، ففي مصر تعاملت تركيا مع ثورة 2013 باعتبارها

انقلابا عسكريا وانتقدته علنا وآوت جماعة الإخوان المسلمين على أراضيها وسمحت للإعلام بتشويه صورة مصر، كما هددت الأمن القومي المصري بدعمها للإرهاب وبتدخلها السافر في ليبيا وهو الأمر الذي أوصل العلاقات بينهما إلى حافة الانهيار وخاصة مع تزايد حدة تنافسهما في منطقة شرق المتوسط، أما سوريا فقد حولتها بتدخلها إلى ملف من أعقد ملفات المنطقة بعد أن تغيرت نظرتها للأسد من حليف استراتيجي إلى خصم لابد من القضاء عليه. وكذلك الحال في العراق التي أصبحت مركز إقليمي يصدر الفوضى والإرهاب، ناهيك عن ليبيا التي اعتبرتها فرصة سانحة لتثبيت أقدامها في ساحل شمال أفريقيا فكانت النتيجة انهيار دولة وتكريس فوضى. كل ذلك يؤكد أن تركيا تنتهج سياسات تؤدي إن آجلا أو عاجلا إلى تدهور العلاقات بينها وبين دول كانت تعد من حلفائها التقليديين.

وعلى الرغم من أن علاقتها ببعض الدول الأخرى في المنطقة قد تحسنت مثل قطر وإسرائيل(من الباطن) إلا أن ذلك على الجانب الآخر أدى إلى إثارة حفيظة دول أخرى وفي مقدمتهم دول الخليج كالسعودية والإمارات، وقد ازداد الأمر تعقيدا بعد أن اتخذت هذه العلاقات مسارات عسكرية في أعقاب توقيع كل من تركيا وقطر اتفاق عسكري عام 2014 لإقامة قاعدة عسكرية في قطر وهو الأمر الذي تكرر في الصومال عام 2017 والذي شهد افتتاح قاعدة تركية جنوب غرب مقديشيو، ولا تزال قاعدة سواكن في السودان المزمع إنشائها تمثل واحدة من أهم القضايا الخلافية بينهما وبين مصر. أضف إلى ذلك تأثير علاقتها بإسرائيل على علاقاتها بالدول العربية فرغم إعلانها الدائم عن إدانتها للسلوك الإسرائيلي وانتقاداتها العلنية للممارسات الوحشية الاسرائيلية في فلسطين نجدها تطور دوما تعاونها الأمني والاستخباراتي والاقتصادي معها مما يثير الشك حول مصداقية هذه الانتقادات[101]. كل ذلك يؤكد أن تركيا بالرغم من أنها لاتزال تحتفظ بعلاقات جيدة مع بعض دول المنطقة إلا أن الغالبية العظمى من دولها تشهد أزمات متكررة معها بالشكل الذي يضع علامات استفهام عن مدى نجاح تركيا في كسب ود دول المنطقة لقبول دورها الإقليمي المتزايد.

ولم يقتصر تدهور العلاقات على دول المنطقة فقط بل تعدى ذلك للدول الكبرى المنخرطة بمصالحها في ذات المنطقة وعلى رأسهم الولايات المتحدة التي كانت تعد حليفًا تقليديًا لها، حيث بات الخلاف بينهما علنيا حتى أن واشنطن وقعت عقوبات اقتصادية على بعض الجهات الفردية والمؤسسية في تركيا بعد تدخلها العسكري في سوريا ولا تزال العلاقات بينهما تحمل في طياتها توترا وخاصة بعد حصول تركيا على منظومة الصواريخ الروسية وسط اعتراض الولايات المتحدة على ذلك، واعتراضها أيضا على السلوك التركي في شرق المتوسط.

أما علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبي فلا تزال غير مرضية حيث أعلنت دوله إدانتها لغزو تركيا لشمال سوريا وجمدوا صادرات الأسلحة الأوروبية إليها فضلا عن تمسكها برفض السلوك التركي في التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط حتى أن الاتحاد هدد تركيا بفرض عقوبات اقتصادية وقام بالضغط عليها باقتطاع 145,8

مليون دولار من مبالغ تابعة لصناديق أوروبية كان من المفترض أن تمنح لتركيا خلال العام 2020، وذلك رداً على عمليات التنقيب التركية في المياه القبرصية، ولا تزال قضايا الوضع الداخلي والديمقراطية وحقوق الإنسان في تركيا على رأس جدول الأعمال بينهما[102].

هذا ناهيك عن العلاقة المتوترة التي وصلت إلى حد المواجهة المباشرة بين تركيا وروسيا وخاصة بعد إسقاط تركيا الطائرة الروسية والذي تبعه رد قوي من روسيا أدى لتراجع تركي خشية انفلات الوضع والدخول في صدام مباشر مع روسيا ستكون هي الخاسر الأكبر فيه. إلا أن تراجعها لم يمنع من خسارتها على مستويين: الأول المستوى العسكري والاستراتيجي أمام روسيا حيث فقدت القدرة على الطيران فوق سوريا واضطرت للانكفاء لتجنب ردة فعل روسية عنيفة، والثانية سياسية أمام واشنطن وحلف الناتو من خلال عودتها للتماهي مع مواقفهما وخسارتها لهامش الاستقلالية النسبي في سياستها الخارجية بعيدًا عنهما.

ث–ثقوب في النموذج التركي وتراجع الصورة الايجابية التركية:

على الرغم من إشارة بعض استطلاعات الرأي التركية والقطرية إلى أن أردوغان هو الرئيس الأكثر شعبية في المنطقة وأن تركيا لا تزال تحظى بقبول عربي كبير إلا أن واقع الأمر أن الصورة التركية في بعض بلدان العالم العربي لم تعد كما كانت من قبل[103]، فعلى سبيل المثال أظهرت نتائج إحدى استطلاعات الرأي التي أجريت عام 2009 على سبع دول عربية أن 63% من المبحوثين اعتبروا النظام السياسي التركي نموذج ناجح يجمع بين الإسلام والديمقراطية، في حين رأى 61% منهم أن تركيا تمثل نموذجا للعالم العربي، و77% أبدوا ترحيبهم بلعب تركيا لدور أكبر في المنطقة[104] ، وفي عام 2010 ارتفعت نسبة من يرون تركيا نموذج من 61% إلى 66%[105]، وفي عام 2011 ارتفعت نسبة من يرون أن تركيا نموذج ناجح يجمع بين الإسلام والديمقراطية من 63% إلى 67%، في حين انخفضت نسبة من يرون تركيا بصورة النموذج إلى 61% مرة أخرى[106] ، أما في عام 2012 فقد انخفضت نسبة من يرون تركيا بصورة إيجابية من 78% إلى 69%، ومن يرونها نموذج من 61% إلى 53% وهو الأمر الذي يؤكد أن صورة تركيا تتغير بتغير الأحداث وبردود الفعل التركية عليها[107] . وفي أحد استطلاعات الرأي القطرية الحديثة لا يمكن تجاهل نسبة من يرون في مصر أن تركيا تمثل تهديدا لهم في إحدى نتائج المؤشر العربي الذي أشار إلى أن المصريين يرون أن إسرائيل هي الدولة الأكثر تهديدا لمصر بواقع 25 نقطة وهو أمر منطقي في ضوء استمرار الصراع العربي الإسرائيلي إلا أن الغريب أن تركيا جاءت في المرتبة التالية بنسبة 18 نقطة ومتفوقة على الولايات المتحدة التي حصدت 10 نقاط فقط، وهو أمر يثير التساؤل حول مصداقية الصورة الإيجابية لتركيا في مصر ودول عربية أخرى لم يشملها المؤشر مثل سوريا وليبيا وهي دول من المتوقع أن تحمل صورة سلبية عن تركيا نظرا لتدخلاتها العسكرية فيها[108].

ليس هذا فحسب، فالوجود التركي رغم الترويج لأهميته إلا أنه لا يزال يثير مخاوف شعوب المنطقة من عودة سيطرته تحت عباءة العثمانية الجديدة؛ فلا يزال عالق في الذاكرة الجماعية آثار سلبية للحكم العثماني يصعب محوها وليس أدل على ذلك مما حدث في لبنان أثناء الزيارة الرسمية لأردوغان عام 2013 حيث تجمع متظاهرون في ساحة الشهداء وسط بيروت ورفعوا شعارات رافضة للوجود العثماني، كما رفضت بعض الطوائف المسيحية عرض فيلم "فتح 1453" والذي تميز بإنتاجه الضخم وتعرضه لقصة فتح القسطنطينية كونه يحاول طمس سوء المعاملة التي تعرضت لها الطوائف المسيحية فيها. وتكرر الأمر ثانية مع طائفة أخرى وهي الأرمن التي أظهرت حساسية شديدة تجاه عرض فيلم "الرسالة الأخيرة" حتى أن أحد الأحزاب تحرك لمنع عرضه. كل ذلك يؤكد أن طموحات تركيا لا تزال تصطدم بما يعاكسها على أرض الواقع وأن المدخل الامبراطوري العثماني الذي تتبعه يستفز ذاكرة شعوب المنطقة المليئة بالفترات المظلمة للحكم العثماني ويجعلها أكثر حذرا من التمدد التركي.

كل ذلك في نفس الوقت الذي يواجه فيه النموذج التركي ثقوبا ووهنا من الداخل بالرغم من جاذبيته وفرادته[109]؛ فتركيا اليوم تحتل في مؤشر الديمقراطية المرتبة 110 من بين 167 دولة، بينما تحتل في معدل الاستقرار السياسي طبقاً لمقياس كوفمان (الذي يعطي +2,5 للدول الأعلى استقراراً، و–2,5 للأدنى استقراراً) ما قيمته –1,34، وبهذا فهي تحتل المرتبة 175 من بين 195 دولة في هذا المؤشر، أما في مؤشر عدالة توزيع الدخل فتحتل تركيا مكانة تقع بين المقبول والضعيف بمعدل 41,9، كل ذلك يعني أن الديمقراطية التركية التي كانت محل إبهار وإشادة من شعوب المنطقة باتت مهددة بعدم المصداقية في ظل تآكل للسلطة في تركيا وتشددا في ممارستها وخاصة مع حملة التطهير التي أطلقت في مواجهة كل من يشتبه في انتمائه لحركة فتح الله غولن، ورد فعل النظام العنيف ضد ما عرف بانتفاضة منتزه غيزي أو انتفاضة تقسيم، لتفقد تركيا جزءا كبيرا من جاذبيتها في المنطقة ويصبح تمدُّدها الإقليمي الراهن عبئا على بنيتها الداخلية[110]. وترتفع بعض الأصوات معلنة رفض النموذج التركي ليس فقط لهشاشته ولكن لصعوبة استنساخه في العالم العربي كونه غير ملائم للتطبيق فيه وخاصة أن العلمانية في تركيا لا تحظى بذات القبول في المنطقة العربية كما أن الديمقراطية التي تطورت في تركيا قد وصلت لما هي عليه بعد سنوات من إدماج الأحزاب الإسلامية في نظام الحكم وهي بيئة سياسية تختلف عن البيئات السياسية في البلدان العربية.

ج– التحول من استراتيجية تعظيم المكاسب إلى تقليل الخسائر ومن ازدواجية المكسب(الشرق والغرب معا) إلى ازدواجية الخسارة (لا شرق ولا غرب):

عندما صاغ أغلو عبارة "الرمي بالقوس" وضع نصب عينيه الهدف الاستراتيجي الأكبر لتركيا وهو الجمع بين الشرق والغرب باعتبار أن كل منهما يؤدي إلى الآخر. إلا أن واقع الأمر أن الخطوات التي تخطوها تركيا في

اتجاه الشرق تبعدها عن طريق الغرب بشكل أو بآخر. وأصبح الواقع يعبر عن مقولة معاكسة لاستعارة الرمي بالقوس فبقدر ما تشد تركيا الوتر في الشرق الأوسط تبتعد أكثر عن الغرب وخاصة أن تركيا تستخدم الإسلام كأداة في سياستها مع الشرق وتنشر صورة النموذج الاسلامي الديمقراطي وبقدر ما حقق لها هذا النموذج ولوجا إلى الشعوب العربية المدينة بالإسلام في البداية إلا أنه أثار حفيظة فئات أخرى من الشعب تؤمن بالعلمانية أو تدين بديانات أخرى كالمسيحية. ليس هذا فحسب بل واجهت تركيا أيضا ثقبا آخر في صورتها المصدرة إلى الشرق، والتي طالما ركزت عليها في بناء موقعها كقوة إقليمية حيث سعت دوما إلى تقديم نفسها فوق الانقسامات الطائفية والاستقطاب السني–الشيعي، وعلى الرغم من أن تركيا حاولت إبقاء نفسها بعيدا عن هذا الانقسام إلا أنها تحولت إلى فاعل سني بعد أن حاولت كثير من الأوساط السنية استقطاب تركيا وإظهارها كداعم لها وكان لهذا النهج تأثير على صورة تركيا في الأوساط الشيعية مما انعكس على دورها كقوى ناهضة تسعي لخلق مساحات واحدة بين كافة الأطراف[111]، كما انعكس على علاقتها بالغرب الذي باتت فئات منه تعلن تخوفها الصريح بل ورفضها لدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بسبب هويتها الدينية[112]. هذا ناهيك عن تحفظ الغرب ورفضه في بعض الأحيان للسياسات التركية في منطقة الشرق الأوسط بالشكل الذي وصل إلى حد المواجهة المباشرة. وهنا اكتشفت تركيا أن استراتيجية المرونة القصوى التي حاولت من خلالها الجمع بين الشرق والغرب لم تعد تجدي النفع المطلوب فتحولت من استراتيجية تعظيم المكاسب إلى تقليل الخسائر سواء مع هذا أو ذاك[113].

ح– إعادة ترتيب إجبارية للأوراق وانتهاج سياسة أقل حدة وتصعيدا:

بعد أن تأكدت تركيا من فشل استراتيجية "صفر مشكلات" وتحولها إلى "صفر هدوء" وثقل الخسارة التي بدأت تدفع ثمنها تباعا بدأت في الآونة الأخيرة تنحو نحو إعادة تقييم سياستها الخارجية وتغيير وجهة بوصلتها بفعل عوامل عدة منها: (1) تدهور الاقتصاد التركي: حيث يواصل معدل التضخم ارتفاعه مسجلًا 15,6% في فبراير 2021، كما تواصل الليرة التركية تراجعها أمام الدولار مسجلة 7,8 مقابل الدولار في مارس 2021، فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا ضعيفًا في 2020 بنسبة 1,8%، وبلغ معدل البطالة 13,2%، بحسب معهد الإحصاء التركي. وفاقم تدهور علاقات أنقرة مع دول المنطقة من معاناة الاقتصاد التركي، حيث تراجع حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة في 2020 إلى 51,6 مليار دولار مقارنة بـ63,8 مليار دولار في 2012، وتم تدشين "الحملة الشعبية لمقاطعة تركيا" في السعودية في سبتمبر 2020، ردًا على عداء أنقرة للمملكة، وقد أدى تدهور الاقتصاد التركي إلى تراجع قدرة أنقرة على تمويل انخراطها في صراعات المنطقة في سوريا وليبيا وجنوب القوقاز (إقليم كاراباخ)، فضلًا عن تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية في الداخل وتنامي الأصوات المعارضة لسياسة الحكومة الخارجية التي كلفت البلاد كثيرًا، خاصة وأن العديد من رجال الأعمال

الأتراك حمّلوا الحكومة التركية مسؤولية عدم قدرتهم على تصدير منتجاتهم للسوق العربية، (2) تشكيل جبهات لمواجهة النفوذ التركي المتصاعد: ففي منطقة شرق المتوسط تم تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط من 6 دول هي (مصر، فلسطين، الأردن، قبرص، إسرائيل، اليونان) مستبعدة تركيا. وفي 9 مارس 2021، تم الموافقة على انضمام فرنسا للمنتدى بصفة عضو، والولايات المتحدة بصفة مراقب. كما فرض الاتحاد الأوروبي حزمة من العقوبات على تركيا لمواصلتها أنشطة التنقيب غير المشروعة عن النفط والغاز في شرق المتوسط، كان آخرها في ديسمبر 2020. وبالإضافة لما سبق، تنسق كل من فرنسا واليونان ودولة الإمارات ومصر والسعودية فيما بينها لمواجهة السياسات العدائية لأنقرة في المنطقة. ففي ليبيا، على سبيل المثال، تدعم فرنسا والإمارات ومصر الجيش الوطني الليبي لمكافحة الإرهاب ومواجهة المليشيات المتطرفة المدعومة من تركيا في الغرب الليبي، وتقدم فرنسا دعمًا عسكريًا لليونان في مواجهة التصعيد التركي، وفي 17 مارس 2021، انطلقت مناورات "عين الصقر" بين القوات الجوية السعودية ونظيرتها اليونانية، في سماء البحر الأبيض المتوسط، من قاعدة "سودا" اليونانية. وأعربت تركيا عن استيائها من هذه المناورات. (3) تغير موقف الولايات المتحدة من المهادنة إلى التحجيم: حيث اتجهت الولايات المتحدة إلى تحجيم تمدد تركيا المبالغ فيه وبدأت منذ إدارة ترامب في تبني مجموعة من السياسات الهادفة لتحجيم سياسات تركيا في المنطقة ومنها على سبيل المثال إجراء زيارات رسمية للقاعدة البحرية لحلف الناتو في خليج "سودا" بجزيرة "كريت" اليونانية، والتفكير في نقل واشنطن وسائلها الحربية من قاعدة "إنجرليك" التركية إلى جزيرة كريت اليونانية، لمعاقبة "أردوغان" على سلوكه. وفي ديسمبر 2020، فرضت واشنطن عقوبات على مؤسسة الصناعات الدفاعية التركية ورئيسها لحيازة أنقرة منظومة "إس–400" الروسية، ورفضها التخلي عنها[114]. كما دعا جو بايدن إلى تعزيز الضغوط على تركيا بسبب تصعيدها التوتر في شرق المتوسط، وأعلن رفضه لسياسة أنقرة ضد الأكراد في شمال شرق سوريا. (4) تعثر المشروع الإسلامي التركي في المنطقة: حيث بدا واضحا لتركيا أن خروج الإخوان المسلمين من الحكم في مصر لم يكن خروجا فرديا إذ أعقبه خروجا مماثلا في دول عربية أخرى كتونس والسودان مما يشمل ضربة موجعة للمشروع التركي الذي سعت لوضعه موضع التطبيق في المنطقة[115].

أدت هذه السياقات مجتمعة إلى تراجعات وتغيرات في السياسة الخارجية التركية، ظهرت تدريجيا في عدة صور منها السماح للولايات المتحدة والتحالف الدولي باستخدام قاعدة إنجيرليك العسكرية بعد شهور طويلة من التمنع، والانخراط الفعلي في التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة بعد أشهر من التردد، وخفوت حدة صوت أنقرة في مواجهة نظام السيسي ووتيرة انتقاداتها له، واللهجة اللينة نسبيًا إزاء التدخل العسكري الروسي على حدودها

الجنوبية في سوريا والقبول الضمني ببقاء الأسد في الحكم خلال الفترة الانتقالية للحل السياسي المتفق عليه بين وزيري خارجية الولايات المتحدة وروسيا، كيري ولافروف، في اتفاق فيينا.

ولعل من أهم الاجراءات التي اتخذتها تركيا سعيا نحو التهدئة: (1) إصلاح العلاقات مع الجوار العربي، وفي مقدمته مصر حيث تغيرت اللهجة التركية في تعاملها مع مصر وأعلن وزير الخارجية التركي، في 12 مارس 2021، أن "تركيا تجري اتصالات مع مصر على مستوى المخابرات ووزارة الخارجية، مؤكدًا "بدء الاتصالات على المستوى الدبلوماسي". كما حاولت أنقرة أن تقدم على خطوات من شأنها تخفيف حدة التوتر مع القاهرة، حينما طلبت السلطة التركية من القنوات التابعة لتنظيم الإخوان المسلمين، التي تبث من إسطنبول، تعديل خطابها بما يتسق مع مواثيق الشرف الإعلامية وتقليل التجاوزات. كما حاولت تحسين العلاقات مع السعودية والإمارات من خلال اتصالات رئاسية مباشرة تصب في هذا الاتجاه، (2) تخفيف حدة التوتر مع القوى الأوروبية، حيث أبدى الرئيس "أردوغان"، في يناير 2021، خلال لقاء مع سفراء الاتحاد الأوروبي في أنقرة، استعداد بلاده لتحسين علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، خاصة فرنسا التي أعرب عن سعادته للتباحث مع ماكرون مجددا بعد انقطاع فترة طويلة. كما عقد "أردوغان" عدة مباحثات مع قادة الاتحاد الأوروبي لتسوية الخلافات وعلى رأسها شرق المتوسط وتسوية النزاع في قبرص والتطورات في ليبيا، كما استأنفت تركيا المحادثات الاستكشافية مع اليونان لبحث الخلافات في بحر إيجه وشرق المتوسط. (3) معالجة الملفات الخلافية مع الولايات المتحدة، والتي يأتي على رأسها الدعم الأمريكي للمقاتلين الأكراد في شمال سوريا وشراء أنقرة منظومة الدفاع "إس–400" من روسيا في محاولة منها لتنشيط المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة والتقليل من القضايا الخلافية بينهما[116].

(2)التحديات والمعوقات التي تواجه منظومة النهوض والعودة التركية:

على الرغم مما تمتعت به هذه المنظومة من قوة على المستويين الفكري والحركي إلا أنها واجهت تحديات عدة حالت دون تفعيلها على المستوى الأمثل ومنها:

أ- تحدي الفوضى الاقليمية وبيئة عدم الاستقرار:

بنت المنظومة التركية ركائزها على بيئة إقليمية مستقرة إلى حد كبير؛ فأي مشروع إقليمي لا يمكن أن يكتب له النجاح في ظل بيئة إقليمية تموج بالفوضى وعدم الاستقرار. وقد تحولت البيئة المثالية التي قامت عليها الرؤى والتصورات التركية إلى بيئة مقاومة للدور التركي إذ اندلعت ثورات الربيع العربي التي زعزعت الوضع الإقليمي القائم وقوضت التوازنات الاستراتيجية التي بنت عليها سياستها الخارجية قبيل اندلاع هذه الثورات.

وقد حاولت تركيا أن تتمتع بقدر كبير من المرونة التي تمكنها من التأقلم مع التغيرات التي طالت المنطقة باعتبار أن نموذجها الفريد قادرا على التأقلم مع كافة المعطيات، إلا أن ذلك لم يجنبها الوقوع بين شقي رحى

بين دعم الثوار الذي بدا أنهم في طريقهم لنيل مطالبهم مما سيكلفها خسارة شركائها الإقليميين وبين الانحياز للأنظمة المطالب بإسقاطها مما قد ينتج عنه تشويه صورة تركيا التي رسمتها عبر سنوات مضت. واختارت تأييد بعض هذه الثورات ولكن في سياق حذر ومسارات منفصلة. ولم تكتفي تركيا بذلك بل رأت أن قدرتها تسمح لها بلعب دور أكبر من مجرد التأقلم أو التأييد، بحيث اتجهت إلى الدفع باتجاه هذا التغيير في بعض الدول العربية مثل سوريا وليبيا مما عاد وبالا عليها بعد أن تحولت المنطقة إلى فوضى عارمة يصعب في وجودها تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتركيا[117].

وجدير بالذكر أن طبيعة المنطقة بانقساماتها الطائفية مثلت قيدا إضافيا على فاعلية الدور التركي فأي انحياز تركي لطرف على حساب الطرف الآخر بات يوقعها في مأزق ويضر بصورتها التي طالما حاولت تصديرها بتجاوزها للانقسامات الطائفية مثلما حدث بتقاربها مع السعودية وقطر الذي أظهرها بصورة الموالي للمعسكر السني في مقابل المعسكر الشيعي. وربما يعود هذا القدر من التشابك والتعقيد إلى طبيعة النظام الشرق أوسطي الذي يتميز بدرجة عالية من الترابط بين الدول التي يتشكل منها ولذلك فأي نزاع لتركيا مع دولة قد يؤثر على علاقتها بدول مجاورة، وقد عانت تركيا بالفعل من هذا الترابط فوقوف أنقرة ضد النظام السوري على سبيل المثال أدى لتدهور علاقاتها بجيران آخرين في المنطقة كالحكومة المركزية في بغداد وبجماعات كالطائفة الشيعية في لبنان المرتبطة بالنظام السوري لأسباب استراتيجية وطائفية، كما تدهورت العلاقة بين تركيا وإيران وبدا كأنهما دخلا صراع مفتوح كل منهما يحاول الهيمنة فيه على الشرق الأوسط[118].

ب–تحدي الموائمة بين استقرار الداخل التركي ودفع ثمن المكانة الإقليمية:

في خضم انشغال تركيا بإثبات قوتها وتأثيرها في الجوار الإقليمي تمدد النزاع الإقليمي للداخل التركي رويدا رويدا. فالأزمة السورية خلفت عواقب ليست هينة على الوضع الداخلي في تركيا، حيث بات النظام التركي أكثر استبدادا وإمساكا بمفاصل السلطة، وبات سلوكه وتعاملاته مع مواطنيه يصب في هذا الاتجاه. واستعادت الحكومة التركية المنطق الأمني في التعامل مع الداخل والخارج ولم يعد مستغربا استخدامها للقوة الصلبة بعد عقود من التخلي عنها[(119)] . كما أن الصراع الذي اتخذ منحى طائفي في سوريا بدأ ينعكس على المجتمع التركي الذي علت فيه الأصوات بالانتماءات الدينية والعرقية، كما تظل مشكلة اللاجئين السوريين في مقدمة المشكلات التي تواجهها تركيا على إثر الأزمة السورية إذ تدفق أكثر من ثلاث ملايين لاجئ للأراضي التركية ورغم أن الحكومة التركية حاولت تقنين هذه المشكلة بأن أقامت مخيمات لهم على الحدود إلا أن هذا لم يمنع من التدفقات التي حدثت على المدن الكبرى التركية والتي شكلت مصدر توتر مع السكان الأصليين. أضف إلى ذلك النتائج الاقتصادية الناجمة عن تدهور المبادلات التجارية مع الجار السوري بعد تعليق اتفاقية التجارة الحرة بينهما وتوقف بعض المشروعات الاقتصادية كمشروع توسيع خط أنابيب الغاز إلى تركيا ناهيك عن

تكلفة صيانة المخيمات السورية واستيعاب الأيدي العاملة فضلا عن تأثير ذلك على حركة الصادرات التركية لدول الخليج التي كانت تتم عبر الأراضي السورية. وهو أمر يؤكد أن السياسات الدنيا الاقتصادية غالبا ما تتراجع للخلف إذا ما واجهت السياسات العليا الأمنية أية تحديات.

إلا أنه تظل أكبر مشكلة واجهت الداخل التركي من جراء الأزمة السورية هي الخوف من تفاقم المشكلة الكردية وخاصة مع أزمة كوباني التي تعرض فيها الأكراد السوريين للهجوم من قبل قوات داعش مما أحرج تركيا حيث وقفت عاجزة عن مساعدة الأكراد خوفا من تنامي الشعور بالاستقلالية لدى أكراد تركيا وفي نفس الوقت جازفت بتشويه صورتها باعتبارها موافقة ضمنيا على ما يحدث للأكراد فيها وهو الأمر الذي أثر على الوضع الديمقراطي الداخلي وخاصة بعد أن أعلن الأكراد استيائهم من سياسة دولتهم وحكومتها التي اعتبروها سلبية في التعامل مع هذه القضية.

أضف إلى ذلك أن الداخل التركي قد بدأ يعج بمشاكله الخاصة حيث دخلت الدولة في سلسلة من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تنم عن تفاعلات غير متوازنة في الداخل التركي، بدأت مع سلسلة الإصلاحات السياسية التي روج لها أردوغان من أجل مصلحة البلاد كتحويل النظام السياسي من نظام برلماني إلى نظام شبه رئاسي بتعديلات دستورية إلى نظام رئاسي بدأ العمل به بعد الاستفتاء الشعبي عام 2018، ولا يزال يواجه تحديات وانتقادات عديدة فقد وضع جميع أجهزة الحكومة تحت سيطرة شخص واحد، مما تسبب في إضعاف المؤسسات التركية –من وزارة الخارجية إلى السلطة القضائية– بعد أن تحولت إلى المركزية المفرطة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالدولة داخليا وخارجيا ونقلتها إلى مقر أردوغان في أنقرة. في نفس الوقت الذي قام فيه الحزب الحاكم بتفكيك قلاع العلمانية التركية الواحدة تلو الأخرى، وبسط سيطرته عليها بدءا بالإعلام، ومرورا بالقضاء والمؤسسات التعليمية وانتهاء بالمؤسسة العسكرية، التي تلقت صفعة قوية على إثر الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا 2016 ودفع ثمنه الجيش التركي في واقعة أدت إلى تثبيت ركائز الحزب وإلى تقليص دور المؤسسة العسكرية وإلى هيمنة كاملة لأردوغان على الحكم. وهو الأمر الذي تسبب في انفجار موجة من الانتقادات الموجهة لأردوغان وخاصة مع انتهاجه لسياسة تصفية الخصوم التي باتت واضحة مع رد فعله على الانقلاب العسكري فبات في حاجة إلى نجاحات خارجية تشرعن سلطته من جديد[120].

ترافق ذلك مع أفول نجم المعجزة الاقتصادية التركية، حيث انخفضت معدلات النمو وتأثرت العملة الوطنية سلبا، والتي فقدت نحو ثلث قيمتها منذ العام 2018، فضلاً عن العجز المتنامي في الميزان التجاري، والذي وصل في أغسطس 2020 إلى 4,631 مليار دولار. وتركيا حالياً من الدول الست الأكثر ديوناً في العالم، إذ وصل دينها الخارجي إلى نحو 431 مليار دولار في نهاية مارس 2020. والأهم أن حجم الدخل الوطني المقدر بنحو 800 مليار دولار أخذ يتَعرَّض للتراجع، بحيث أصبحت قيمته قرابة النصف حسب قيمة العملة

التركية، وهو مسار خطر قد يُفضي إلى خروج تركيا من مجموعة الدول العشرين ولم يعد الأمل بالانتقال من نادي الدول المدينة إلى نادي الدول المانحة حلما يراد العدالة والتنمية الذي يجد نفسه مرغما على العودة إلى موائد صندوق النقد الدولي كل ذلك مثل مؤشرا على أزمة تركية داخلية تنذر بانفجار الأوضاع على المدى البعيد.

ت–تحدي حدود القوة الذاتية "معضلة عجز القوة" وصعوبة الخروج الآمن:

كشف التعاطي التركي مع منطقة الشرق الأوسط عن معضلة أطلق عليها البعض "معضلة عجز القوة" التي تشير إلى حدوث فجوة بين قوة الدولة وطموحاتها ومحدودية امكانياتها ومواردها التي تحول دون تحقيق هذه الطموحات، وقد أطلق عليها برتران بديع "فخ تخطي القدرات الذاتية" والذي يشير إلى قيام بعض الدول برسم صورة لها قائمة على كونها أصبحت في مصاف الدول الكبرى أو الإقليمية ذات التأثير والنفوذ إلا أن واقع الأمر أن هذه الدول لا تمتلك القدرات ولا الموارد التي تمكنها من القيام بالأدوار التي أعلنت عنها وبذلك تقع هذه الدول في فخ تخطي قدراتها الذاتية[121].

وينطبق هذا التحليل بدرجة أو بأخرى على تركيا التي أظهرت كثير من الأحداث وقوعها في فخ الفجوة بين المكانة المقدرة للدولة والقدرات الفعلية التي تمتلكها، وهو الأمر الذي دفع بعض الخبراء لترجيح إمكانية تعرُّضها لخطر "الاستنزاف" طبقاً لنظرية المؤرخ البريطاني بول كينيدي حول "التمدُّد الزائد"، والتي عرضها في كتابه الشهير "نشوء وسقوط القوى العظمى" (الصادر في عام 1987)، على النحو الذي حدث سابقاً مع العديد من القوى الكبرى، ومن بينها الدولة العثمانية ذاتها، والتي يحاول أردوغان إعادة إحيائها مرة أخرى، إذ تحوَّلت في آخر أطوارها إلى "رجل أوروبا المريض" قبل سقوطها النهائي عام 1922.

والمؤشرات الدالة على هذا التوجه كثيرة فنجدها على سبيل المثال غير قادرة على حل الأزمة السورية بمفردها رغم علاقتها الوطيدة بالنظام السوري وبدأت تطالب بتدخل دولي في سوريا إما بإنشاء منطقة حظر جوي وإما القيام بعملية عسكرية برية وهو الأمر الذي يؤكد أن هناك حدود لقوة تركيا الإقليمية دفعتها للجوء لحلفائها التقليديين والعمل تحت مظلة حلف الناتو، وأنها عاجزة عن تقديم حلول إقليمية لجميع مشكلات دول الشرق الأوسط كما كانت تدعي وهو ما يستدعي تدخلا دوليا أكبر لتعقد قضايا الشرق الأوسط وتسارع أحداثها[122] .

وتأتي أزمة الرهائن اللبنانيين في أعزاز والتي حدثت عام 2012 لتلقي الضوء على عجز الدبلوماسية التركية على حل أزمات الشرق الأوسط منفردة حيث تأخرت كثيرا في حل هذه الأزمة إذ نجحت بعد ما يقرب من عام ونصف (17 شهر) من المفاوضات مع الجيش السوري الحر في الإفراج عن الرهائن مقابل فدية كبيرة وقد دفعها صعوبة الموقف إلى مشاركة قطر هذا الإنجاز وهو الأمر الذي أظهر قطر بصورة اللاعب الإقليمي القادر رغم محدودية دورها الحقيقي.

ثم يأتي سقوط الإسلاميين في معظم الدول التي اندلعت فيها الثورات ليؤكد أن التأثير التركي على هذه المنطقة من العالم ليس بالقوة الكافية التي تجعلها القوة المهيمنة، فعلى الرغم من إمساك الجماعات الإسلامية لمقاليد الحكم في مصر وتونس وغيرهم إلا أن سقوطهم المدوي مثل مؤشرا على أن قدرة تركيا الخطابية والبلاغية والرمزية ربما تكون أكبر من قدراتها الفعلية فلكي يتم تطبيق النموذج التركي لابد من صرف مليارات الدولارات لمساعدة هذه الدول في التنمية وفي بناء نظم وطنية ديمقراطية وهو أمر يصعب على القدرات التركية الوفاء به.

أضف إلى ذلك أن الجبهات المتعددة المفتوحة لتركيا في منطقة الشرق الأوسط تمثل قيدا وتحديا كبيرا أمام تركيا، فالانخراط المباشر في سوريا وليبيا والعراق والعلاقات غير الودية مع مصر ودول الخليج –عدا قطر– وغيرها تؤكد أن تركيا قد سقطت فيما أطلق البعض عليه "المستنقع الشرق أوسطي"، وخروج تركيا من هذا المستنقع ليس بأمر هين حيث يستدعي بناء استراتيجية بديلة للخروج الآمن بأقل الخسائر الممكنة وهو أمر يصعب تحقيقه على المدى القريب في ظل تصاعد الأزمات الناجمة عن التدخل التركي في المنطقة والتي يأتي في مقدمتها الأزمتين السورية والليبية تحديدا لأن كل منهما مثل انكشافا كبيرا للقوة التركية، وبقدر ما كانت تركيا تظن نفسها في موقع القوة وأنها قادرة على التحكم فيما اعتبرتها حديقتها الخلفية راحت تعلق شيئا فشيئا في الشرك السوري الذي دفعها للانزلاق في المياه الراكدة في الشرق الأوسط حتى أن البعض اعتبر التجربة السورية من أسوأ التجارب التي خاضتها تركيا إذ سرعان ما انقلبت الأوضاع عليها بعد أن أدركت خطأ سياساتها فيها[123] ، وبعد أن استخدمت تنظيم داعش لصالحها في صراعها مع الأسد انقلب ضدها وأضرها في كثير من الأحيان؛ ففي يونيو 2014 قام باحتجاز 49 مواطنا تركيا يعملون في القنصلية التركية في الموصل، وفي فبراير 2015 حاصرت مجموعة من داعش ضريح سليمان شاه جد عثمان الأول مؤسس الدولة العثمانية الذي يقع في سوريا على بعد 30 كيلومتر من الحدود التركية. ومع تزايد الهجمات الارهابية التي حدثت في أماكن مختلفة وأودت بحياة المئات من الأتراك أدركت تركيا أن تنظيم داعش قد خرج عن السيطرة وبات يهدد الأمن القومي التركي[124].

كل ذلك يؤكد أن الملف السوري كان له تأثير على طموحات تركيا الإقليمية والعالمية فطريقة معالجة تركيا للوضع في سوريا أضر بسمعتها في الخارج وخاصة بعد تباطأت في المشاركة بفاعلية في التحالف الدولي ضد داعش في سوريا مما دفع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لاتهامها بأنها ظهير للجهاديين. أضف إلى ذلك ما سببه اتفاق اللاجئين الذي وقع بين أنقرة وبروكسل عام 2016 من تشويه لصورة تركيا بعد أن ظهر للعالم أن المبادئ الأخلاقية والإنسانية التي تنادي بها تركيا يسهل التخلي عنها أمام المصلحة الخاصة[125]، وهو

الأمر الذي أحرجها على المستوى الدولي وجعل خروجها الآمن من سوريا أمر يصعب تحقيقه في ظل التكلفة الباهظة التي تم دفعها وهي تكلفة ليست اقتصادية وعسكرية فحسب وإنما سياسية وإنسانية أيضا.

وما ينطبق على سوريا ينطبق بصورة أو بأخرى على ليبيا التي انخرطت فيها تركيا بشكل يجعل خروجها منها منهزمة أمرا يصعب تصوره في ظل ضغوط داخلية واستعداءات خارجية، وهو ما قد يدفعها لمزيد من الانغماس سعيا نحو إيجاد مخرج يحفظ ماء وجهها دوليا. ورغم أن المنطقي أنه كلما زادت التكلفة زادت احتمالات التراجع عن السياسة الانخراطية المتبعة إلا أنه أحيانا يؤدي ارتفاع التكلفة إلى مزيد من الانخراط لصعوبة الخروج بصورة سلبية يصبح اللون الرئيسي فيها هو لون الإخفاق أو الفشل.

ث–وهم الاستقلال الشكلي عن التأثيرات الدولية:

لا يمكن تفسير عجز تركيا عن تحقيق رؤيتها في الشرق الأوسط بعيدا عن بنية النظام الدولي الذي تتحرك من خلاله، حيث اعتمدت تركيا على رؤية تعددية للنظام الدولي بعد أن تصورت انتهاء عصر الأحادية القطبية بلا رجعة وهو الأمر الذي دفع لأردوغان لتوظيف التنافس الروسي– الأميركي (الأطلسي) على أنقرة، مما رفع من قيمة مختلف الأوراق التي يمتلكها، وجعلته قادرا على المرواغة والمناورة بين الكرملين والبيت الأبيض. أضف إلى ذلك التقارب التركي الروسي الذي قدم ميزة لكل من الطرفين ورغم ما سببه ذلك من تدهور في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة إلا أن هذه العلاقات استمرت في التصاعد وخاصة مع قيام كلا الطرفين باتباع استراتيجية الفصل بين الملفات. هذا بالإضافة لبروز الشرق الأوراسي كمنافس محتمل للغرب قادر على جذب قوى دولية نحوه ومنها تركيا التي يتوقع حدوث تحوّل جديد في توجهاتها الكبرى الخارجية باتجاه الشرق الأوراسي وفي مقدمتهم الصين وروسيا[126].

كل ذلك جعل تركيا تتفاعل بالنظام الدولي الذي يشهد تراجعا للقوة الأمريكية وغذى لديها آمالا كبيرة بالقدرة على التصرف بشكل مستقل نسبيا وربما بالتأثير في اللعبة الدولية. إلا أن الواقع الدولي أثبت أن ظلال الأحادية القطبية لا تزال تخيم على الواقع الدولي فلا تزال القوى العظمى مهيمنة وليس أدل على ذلك من تحجيم الدور الذي قامت به تركيا بالاشتراك مع البرازيل في توقيع اتفاق مع طهران فيما يتعلق بالقضية النووية وهو ما يعد نجاحا دبلوماسيا يضاف إلى رصيد تركيا وإلى دورها كفاعل إقليمي وبالرغم من ذلك قامت مجموعة الدول الخمسة الكبار بتحجيم ما توصلوا إليه من خلال رفضهم الاعتراف بالاتفاق والتصويت في الأمم المتحدة على حزمة جديدة من العقوبات ضد إيران. وهنا أدركت تركيا أن الاستقلالية التي تتمتع بها هي أقل مما كانت تعتقد وأن القوى العظمى لا تزال تمسك بخيوط اللعبة الدولية.

أضف إلى ذلك تدهور علاقتها بروسيا على إثر تعارض مصالحهما في سوريا، فأصبحت بين شقي رحى ما بين علاقات متوترة مع روسيا وأخرى متدهورة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لتكتشف أن البيئة الدولية

التي كانت مدعمة لطموحاتها الإقليمية باتت تتخذ مواقف ناقدة لها وحتى عندما تسمح لها بتوسيع حدود دورها في الإقليم فهي لا تسمح بذلك في المطلق وإنما ترسم حدودا لهذا الدور وتحتفظ بقدرتها على تحجيمه في أية لحظة إذا توافقت مصالح القوى الكبرى على ذلك[127].

ج– ازدحام المجال الاقليمي وبروز تحالفات إقليمية لاحتواء التمدُّد التركي:

لا يخفى عن الكثيرين صعوبة وتعقيد منطقة الشرق الأوسط للدرجة التي تجعل قوة واحدة مهيمنة ومسيطرة هو شكل من أشكال التفاؤل المبالغ فيه، فالمنطقة مليئة بالقوى الطامحة للعب دور إقليمي وقد كشفت الأزمات التي مرت بها المنطقة عن حجم التنافس بين تركيا وبين دول أخرى مثل السعودية وقطر وإيران ومصر وكلها دول تطمح لقيادة الشرق الأوسط مما يدل على أن المجال الإقليمي يتسم بالتنافس الشديد بين تركيا وبين قوى أخرى تطمح لقيادة النظام.

وعلى الرغم من أن المنطقة قد تعرضت لهزة شديدة على إثر اندلاع ثورات الربيع العربي حيث تغيرت معادلات القوة وحدث فراغ قيادي في الإقليم وأصبح المجال مفتوحا أكثر أمام تركيا لانتهاز فرصة للقيام بهذا الدور إلا أن محاولات تركيا الدؤوبة للوصول إلى قمة الهرم الإقليمي لا يعني سماح القوى الأخرى لها باتخاذ موضع القيادة، حيث واجهت تركيا مقاومة من كثير من الأطراف الإقليمية والدولية لتظهر في صورة اللاعب الإقليمي المهم دون أن تكون الأوحد[128] ، وقد تأكد هذا المعنى بصورة أكبر مع محاولات بعض الدول التي شهدت ثورات لاستعادة قوتها الذاتية ودورها الإقليمي ويأتي في مقدمتها مصر التي تصدرت شعارات "العودة للمكانة التقليدية" و"نهاية التبعية" توجهات الرئيس السيسي تجاه الدور الخارجي لمصر في ظل التحولات الإقليمية المتلاحقة التي تمثل في جانب منها خطورة على الأمن القومي المصري، وهو الأمر الذي جعلها تدخل في مواجهات مع تركيا تحاول التصدي لها خلالها، ولم تقتصر هذه المواجهات على مصر فقط فنهْج تركيا المتشدد وسياستها الخارجية المشتبكة مع الجغرافيا السياسية أدى إلى ظهور تعارضات وصدامات مع معظم اللاعبين الإقليميين الأساسيين، وخلق منافسة إقليمية جديدة في كلٍّ من شرق البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأصبح هناك شبه اتفاق غير مكتوب بين دول الإقليم وبعض الدول الأوروبية الرئيسة على الوقوف صفاً واحداً ضد أطماع الرئيس أردوغان وسياساته الجامحة.

في هذا السياق كثَّفت مصر واليونان وقبرص وإسرائيل التعاون الاستراتيجي في العديد من المبادرات، لاسيما استخراج احتياطيات الغاز في شرق البحر المتوسط والإعلان عن منتدى غاز شرق المتوسط، وتم تهميش أنقرة وتجاهلها تماما في هذه العملية. ومن جانبها، قدمت فرنسا الدعم لمبادرة شرق البحر المتوسط للطاقة، كما أن دولة الإمارات قدمت دعماً ضمنيًّاً لهذا المسعى. ورأى رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي، يوسي

كوهين، أثناء اجتماعه مع نظرائه في مصر والسعودية والإمارات، أن القوة الإيرانية تعد هشة، معتبراً أن التهديد الحقيقي يأتي من تركيا.

وعززت الولايات المتحدة مؤخراً قواعدها العسكرية في اليونان، ودعت مراراً تركيا إلى ضبط النفس بشأن نزاعاتها البحرية مع اليونان، مُلوحةً بالتدخل في التوترات في شرق البحر المتوسط، على نحو لن يُرضي السياسة التركية. وبعد اندلاع الصراع في إقليم ناغورني قره باغ بين أذربيجان (المدعومة تركيا) وأرمينيا، شهدت تركيا تقارباً سريعاً بين الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا هدفه كبح الدعم التركي القوي لأذربيجان، بما في ذلك تعهُّدات المساعدة العسكرية.

المنظومة البنيوية للتوجه التركي للهيمنة الإقليمية والصعود الدولي (شكل 1)

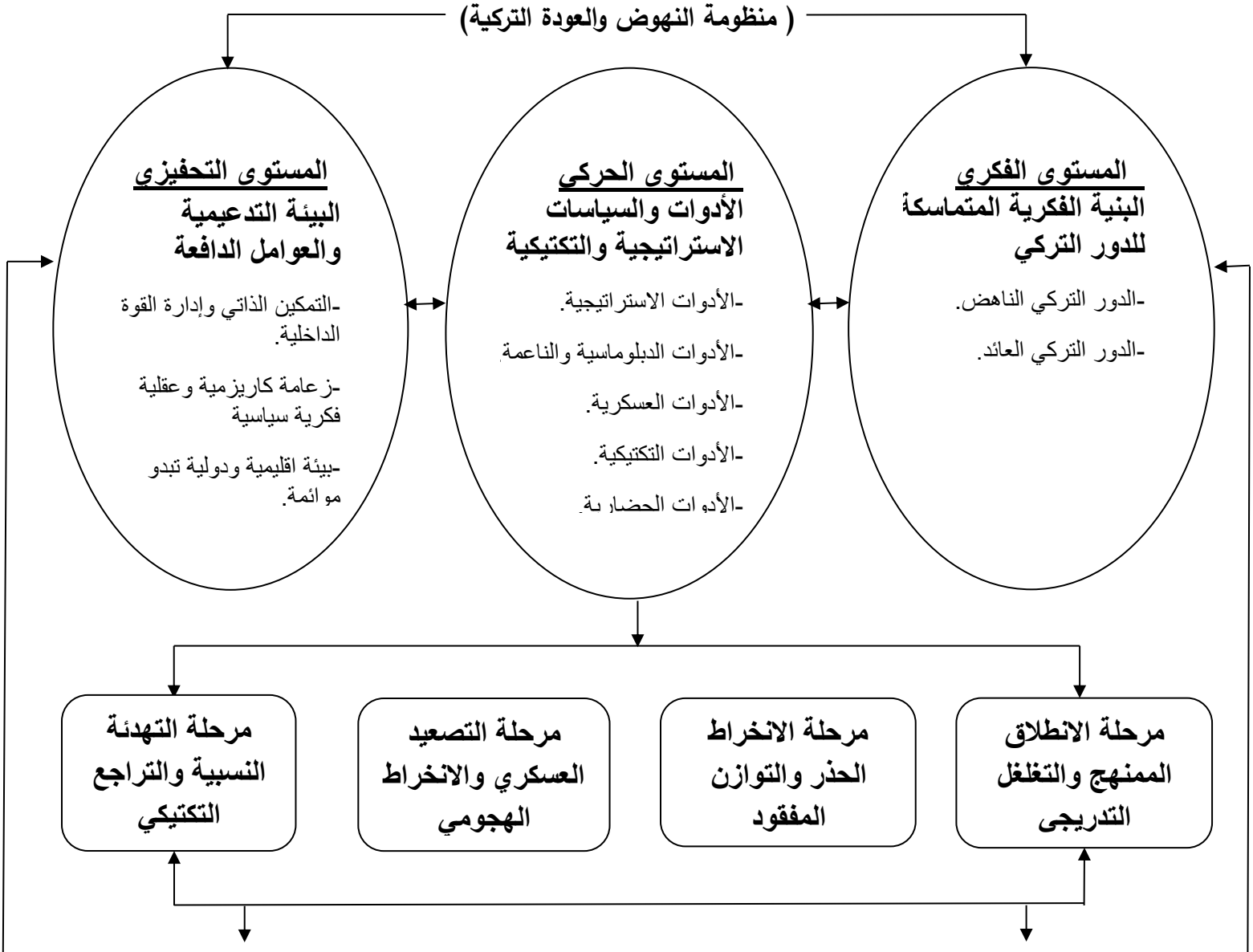

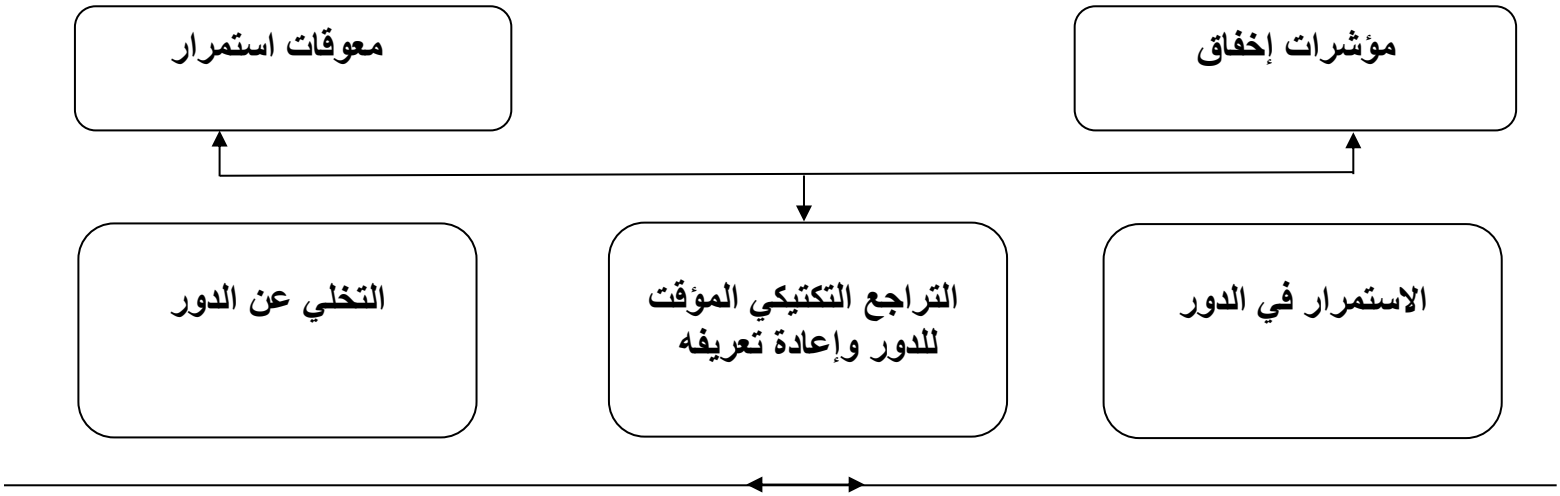

خاتمة:

تعرضنا في السطور السابقة لأهم ملامح وأبعاد المنظومة التركية للنهوض والعودة، بما في ذلك بنيتها الفكرية وأدواتها وعوامل تحفيزها، وقد اتضح أن هذه المنظومة تعرضت لكثير من الإخفاقات ولا تزال تواجه تحديات جعلت تركيا أمام إحدى ثلاث خيارات: **الأول** أن تستمر في أداء الدور الذي صاغته منذ عام 2002 بمختلف أدواته واستراتيجياته، بالرغم من عظم التكلفة التي باتت واضحة في الآونة الأخيرة، وهو خيار مطروح لكن يتوقف مدى تبنيه أو تجنبه على حسب إدراك تركيا لعمق خسارتها وقدرتها على دفع الثمن إذا ما أصرت على استكمال دورها وتنفيذ منظومتها، وأما **الخيار الثاني** فهو الخيار المعاكس والذي ينطوي على التخلي عن الدور تماما وهو أمر لا يمكن تصوره في ضوء الفكر والممارسات التركية الماضية والحالية، أما **الخيار الثالث** وهو السيناريو الأقرب للتوقع فهو التراجع المؤقت لإعادة تعريف الدور وأدواته من خلال هدنة ترتب فيها بعض أوراقها وتستجمع فيها مزيد من القوة الداخلية لكي تستطيع التغلب على التحديات المتصاعدة التي باتت تواجهها بشكل متكرر، وهذا يؤكد أن تركيا لا يُتوقع لها أن تتنازل عن الأساس الفكري لمنظومتها إذ أنها تمثل جوهر الفكر التركي العثماني، كما أن تطلعاتها لمزيد من القوة والمكانة والنفوذ على المستويين الإقليمي والدولي لن يتغير إنما يمكن أن يلقي بظلاله على الأدوات المستخدمة.

وبالرغم من أن التمدد التركي الزائد في المنطقة يعكس طموحا استراتيجيا مشروعا على المستوى البراجماتي إلا أن ركائز هذا المشروع لا تتوازى مع حجم الطموح التركي، وهو الأمر الذي قد يضطرها لإعادة النظر في حدود طموحها الإقليمي باتجاه تقليصه لتتوازى المكاسب المحتملة مع المخاطر المؤكدة، وربما لهذا السبب بدأت تركيا في اتباع سياسة التقاط الأنفاس عوضا عن مزيد من الاشتباك الإقليمي إذ باتت أكثر وعيا

وادراكا لمدى صعوبة الصراعات الإقليمية التي انخرطت فيها ومدى غلو الثمن الذي عليها أن تدفعه للخروج منها بشكل لائق لأن الخروج بشكل مهين هو أمر غير وارد في الحسابات التركية وخاصة مع عظم المبالغ التي تم دفعها في هذا السياق والتي أدت بصورة غير مباشرة إلى تأليب الرأي العام الداخلي ضد قادتها وإلى زيادة مساحة تأثير الداخل على الخارج. ومن ثم فمن المتوقع أن تتبع تركيا نوعا من التهدئة التكتيكية لاستيعاب الضغوط الواقعة عليها سواء من الداخل أو الخارج لكنها سرعان ما ستعود إلى تحقيق أهدافها العليا وبنيتها الفكرية التي أسست عليها منظومتها للنهوض والعودة.

إن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن تركيا فشلت كقوى إقليمية صاعدة ولكن يعني أنها استطاعت أن تستغل سياق إقليمي مواتي لإثبات قوتها ولكن بمجرد تغير هذا السياق بات الأمر أصعب مما تتخيل، فلم تستطع أن تعيد هيكلة المنطقة كما أرادت لتحدث فجوة بين تصوراتها وطموحاتها لتحقيق مكانة وبين قدرتها الفعلية وامتلاكها لأدوات تحقيق هذه المكانة على أرض الواقع. وعلى الرغم من صعوبة اعتراف تركيا بالأخطاء التي ارتكبتها في سياساتها الخارجية إلا أن تحليل مسار الأحداث يفضي إلى نتيجة مؤداها أن تركيا باتت تتبع سياسة الحد من الخسائر عن وعي وإدراك وخاصة بعد أن تعرضت لشكل من أشكال العزلة الإقليمية والتي حاولت أن تجد لها مسمى إيجابي فأطلقت عليها "العزلة الثمينة" إلا أنها في واقع الأمر كانت تجسيد لإخفاقات القوة الصاعدة في محيطها الإقليمي.

هوامش الدراسة

1) Menderes Cinar, “Turkey’s Transformation under AKP Rule”, *Muslim World*, 96(3), July 2006, pp.469-486.
2) Andrew Hurrell, “Hegemony, Liberalism, and Global Order: What Space for would be Great Powers?” *International Affairs*, Vol.82, No.1, 2006, pp.1-19.
3) Andrew Hurrell , “Some Reflections on the Role of Intermediate Powers in International Institutions”, in: Andrew Hurrell, et al., *Paths to Power: Foreign Policy Strategies of Intermediate States*, Latin American Program, Washington D.C.: Woodrow Wilson International Center for Scholars, Working Paper No. 244, March 2000, pp.1-10.
4) Harold Trinkunas, *Brazil’s Rise: Seeking Influence on Global Governance,* Latin America Initiative, Washington, D.C: The Brookings Institution, April 2014, p. 5.
5) Rajesh Rajagopalan and Varun Sahni, “India and the Great Powers: Strategic Imperatives, Normative Necessities”, *South Asian Survey*, vol.15, No.1, 2008, p. 7.
6) Susanne Gratius, "The International Arena and Emerging Powers: Stabilizing or Destabilizing Forces*?", FRIDE Comment* **,** Madrid: FRIDE, April 2008, p. 2.
7) Deborah Larson, T.V. Paul and William Wohlforth, *Status in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 2014, pp. 19-27.

8) Christopher Alden, "Resurgent continent?: Africa and The World: Emerging Powers and Africa", *IDEAS reports*, London: School of Economics and Political Science, 2010, p. 12.
9) Joshua Itzkowitz-Shifrinson (Rapporteur), Workshop on "Assessing China's Rise: Power and Influence in the 21st Century", at the Massachusetts Institute of Technology, 27-28 February, 2009, pp. 3-4. available at: http://web.mit.edu/ssp/publications/conf_reports/china_rising_workshop_report.pdf
10) Mzukisi Qobo, "Emerging Powers and the Changing Global Environment: Leadership, Norms and Institutions", *Occasional Paper*, No. 91, South African Institute of International Affairs, September 2011, p. 9.
11) Pinar Tank, "The Concept of Rising Powers", *NOREF Policy Brief* **,** Norwegian Peace Building Resource Centre, June 2012, p. 1.
12) Amrita Narlikar, "Negotiating the Rise of New Powers", *International Affairs*, Vol. 89, No. 3, 2013, pp. 561–562.
13) Michael Schiffer, *The US and Rising Powers***,** The Stanley Foundation, January 2009, p.10.
14) Andrew F. Hart & Bruce D. Jones, "How Do Rising Powers Rise?" *Survival*, Vol. 52, No. 6, December 2010–January 2011, pp.63-88.
15) Sander Happaerts. and Hans Bruyninckx, "Rising Powers In Global Climate Governance: Negotiating in the new world order", *Working Paper*, No. 124 ,October 2013, p. 1.
16) جنى جبور، *تركيا: دبلوماسية القوة الناهضة*، جان جبور (ترجمة)، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص ص27-28.
17) *المرجع السابق*، ص ص 32-34.
18) M.B. Altunısık, "The Possibilities and Limits of Turkey's Soft Power in the Middle East", *Insight Turkey*, 10(2), 2008, pp. 41-54.
19) Mustafa Şen, "Transformation of Turkish Islamism and The Rise of the Justice and Development Party", *Turkish Studies*, Vol. 11, No.1, pp.59-84
20) Nora Fisher Onar, *Neo-Ottomanism, Historical Legacies and Turkish Foreign Policy*, Washington D.C: the German Marchall Fund of the United States, 2009, p.10.
21) Mustafa Gokhan Sahin, "Turkey Between The Ottoman Past and The Kemalist Republic", *Yale Journal of International Affairs*, Vol. 6, Issue. 2, Spring-Summer 2011, pp.140-141.
22) رغم ما لهذا الطرح من منطق إلا أن هناك انتقادات وجهت له فمن جهة فإن المنطقة الجغرافية التي تتمدد فيها تركيا لا تتطابق تماما مع حدود الامبراطورية العثمانية، كما أن هذه العثمانية الجديدة تحمل في طياتها طابعا براغماتيا أكثر منه أيديولوجيا.
23) أحمد داود أوغلو، *العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية*، محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل(ترجمة) الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، 2010، ص 488.
24) Tarık Oğuzlu, "Middle Easternization of Turkey's Foreign Policy: Does Turkey Dissociate from the West?", *Turkish Studies*, Vol.9, No.1, 2008, pp.3-20
25) E. Jordaan, "The Concept of a Middle Power in International Relations: Distinguishing between Emerging and Traditional Middle Powers", *Politikon: South African Journal of Political Studies*, 30 (1), 2003, pp. 172-73; E. Jordaan, "The Emerging Middle Power

Concept: Time to Say Goodbye?, *South African Journal of International Affairs*, 24 (3), 2017,p. 404.

26) Bülent Aras,"The Davutoğlu Era in Foreign Policy", *Insight Turkey*, 11(3), 2009, pp.127-142.

27) Ziya Oniş, "Multiple Faces of the 'New' Turkish Foreign Policy: Underlying Dynamics and a Critique", *Insight Turkey*, Vol.13, No.1, 2011, pp.47-65.

28) Joshua Walker, "Learning Strategic Depth: Implications of Turkey's New Foreign Policy Doctrine", *Insight Turkey*, 9(3), 2007, pp.25-36

29) Malik Mufti, "The AK Party's Islamic Realist Political Vision: Theory and Practice", *Politics and Governance*, Vol.2, Issue. 2, 2014, pp.28-42.

30) Ahmet Davutoglu, "Turkey's New Foreign Policy Vision", *Insight Turkey*, Vol.10, No.1, 2008, p. 78.

31) Ö. Özdamar, "Security and Military Balance in the Black Sea Region", *Southeast European and Black Sea Studies*, Vol.10, No.3, 2010, pp.341-359; Cigdem Ustun, "Europeanization of foreign policy: The Case of Turkish Foreign Policy towards the Black Sea Region", *Southeast Europe and Black Sea Studies*, Vol.10, 2010, pp.225-242.

32) Cigdem. Ustun, "The Turkish Perception on the Black Sea Region: A Historical Analysis", *Valahian Journal of Historical Studies*, Issue No.9, 2008, pp.67-84.

33) صبري فارس الهيتي، *الجغرافية السياسية*، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،2001، ص 179.

34) Richard Rosecrance, "Power and International Relations: The Rise of China and Its Effects" ,*International Studies Perspectives*, No. 7, 2006, p. 35.

35) إبراهيم عرفات،" الصبن وحواجز الصعود"، في: هدى ميتكيس وخديجة عرفة (*تحرير*)، *الصعود الصيني*، القاهرة : مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 2006،ص 172.

36) Thomas J.Volgy, et al. (directors), *Major Powers and the Quest for Status in International Politics: Global and Regional Perspectives*, New York: Palgrave MacMillan, 2011, p.10.

37) Jan Senkyr, *Turkey on The road To becoming a regional power*, Konrad Adenauer Stiftung, 2010, p.86.

38) BUĞRA SÜSLER, "Turkey: An Emerging Middle Power in a Changing World?", *LSE IDEAS Strategic Update*, May 2019, p.10.

39) Pinar Tank, *Op. Cit*, p.3.

40) من الجدير بالذكر أن تركيا تستخدم أسلوبا مختلفا في هذا النوع من المساعدات إذ تشترط تقديم طلب رسمي من الدولة الراغبة في ترميم آثارها حتى لا تتهم بالعثمانية الجديدة، أنظر: جنى جبور، مرجع *سابق*، ص ص 184-186.

41) Nichlas J. Cull, *Public Diplomacy: Lessons from the Past*, Los Angeles: Figueroa Press, 2009, p.12.

42) Ibrahim Kalin, "Soft Power and Puplic Diplomacy in Turkey*", Perceptions*, Vol.16, No.3, Fall 2011, pp.10-20.

43) القوة الناعمة هي قدرة الفاعل على الحصول على ما يريد من خلال الجذب بدلا من الإكراه"، أنظر:

-Joseph Nye, *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, New York: Public Affairs, 2004, p.10.

44) K. Kirisci, The Rise and Fall of Turkey as a Model for the Arab World, 15 August 2013, http://www.brookings.edu/research/opinions/2013/08/15-rise-and-fall-turkey-model-middle-east

45) رجب طيب أردوغان، خطاب ألقي في اسطنبول، أكتوبر 2007، في: رجب طيب أردوغان، *رؤية للسلام العالمي*، طارق عبد الجليل وأحمد سامي العايدي(ترجمة)، القاهرة: دار الشروق، 2012، ص126.

46) *المرجع السابق*، ص63.

47) جنى جبور، *مرجع سابق*، ص ص 254-255.

48) O. Sanberk, "How Strong is Turkey in the Middle East", *The Journal of Turkish Weekly*, 9 May 2012, http://www.turkishweekly.net/columnist/3621/how-strong-is-turkey-in-the-middle-east.html

49) Anna Secor, "Turkey's Democracy: A Model for the Troubled Middle East?", *Eurasian Geography and Economics*, Vol.52, No.2, 2011, pp.157- 172

50) Tarık Oğuzlu, "Soft Power in Turkish Foreign Policy", *Australian Journal of International Affairs*, Vol.61, No.1, 2007, pp.81-97.

51) جنى جبور، *مرجع سابق*، ص ص 266.

52) Luigi Narbone and Nathalie Tocci, "Running Around in Circles? The Cyclical Relationship Between Turkey and the European Union", *Journal of Southern Europe and the Balkans*, 9(3) December 2007, pp. 233-245.

53) Ahmet Davutoglu, "Turkey's Mediation: Critical Reflections from the Field", *Middle East Policy*, Vol. 20, No.1, Spring 2013, p.90.

54) جنى جبور، *مرجع سابق*، ص ص 187-192.

55) O. Coren, "Turkey Hints at Review of Israel Trade, but No Sign Yet of Boycott", *Haaretz*, 2 June 2010, http://www.haaretz.com/print-edition/business/turkey-hints-at-review-of-israel-trade-but-no-sign-yet-of-boycott-1.293659

56) Bülent Aras and Rabia Karakaya, "From Conflict to Cooperation: Desecuritization of Turkey's Relations with Syria and Iran', *Security Dialogue*, 39(5), October 2008, pp. 495-515.

57) B. Aras, R. K. Polat, "Turkey and the Middle East: Frontiers of The New Geographic Imagination", *Australian Journal of International Affairs*, vol. 61, issue. 4, 2007, p.478.

58) Ilter Turan, "One Step Forward, Two Steps Back: Success and Failure in Recent Turkish Foreign Policy", *Austral Brazilian Journal of Strategy and International Relations*, Vol. 2, No.3, 2013, p.137.

59) أحمد دياب، "التمدُّد التركي في المنطقة: المُحرِّكات والقيود والآفاق"، 10 نوفمبر 2020، https://epc.ae/ar/topic/turkish-expansion-in-the-region-motives-restrictions-and-prospects

60) Ays¸egül Sever, "Regional Power Role and Intervention: The Turkish Case Over Syria in the 2000s", *Contemporary Review of the Middle East*, 7(2), 2020, p.157.

61) Katerina Dalacoura, "A New Phase in Turkish Foreign Policy: Expediency and AKP Survival", *Future Notes*, No. 4, February 2017, p.3.

62) رجب طيب أردوغان، *مرجع سابق*، ص 281.

63) نقلا عن: جنى جبور، مرجع *سابق*، ص 164.
64) نقلا عن: *المرجع السابق*، ص 165.
65) رجب طيب أردوغان، مرجع *سابق*، ص 44.
66) *المرجع السابق*، ص 204.
67) Soner Cagaptay, "Is Turkey Leaving the West?", *Foreign Affairs* , 26October 2009, http://www.foreignaffairs.com/articles/65634/soner-cagaptay/is-turkey-leaving-the-west
68) (Ilter Turan, "The Rice and Fall of Turkey's Middle East Policy", *GMF Analysis*, 9 October 2012, p.2.
69) أحمد داود أوغلو، مرجع *سابق*، ص 627.
70) Mustafa Gokhan Sahin, *Op.Cit*, pp.140-142.
71) ([1]) أحمد داوود أوغلو، مرجع *سابق*، ص 105.
72) M. Hakan Yavuz, "Turkish Identity and Foreign Policy in Flux: The Rise of Neo-Ottomanism", *Critique*, No.12, 1998, p.19-41.
73) Deniz Devrim and Evelina Schulz, "The Caucasus: Which Role for Turkey in the European Neighborhood?", *Insight Turkey*, 11(3), 2009,pp. 177-193.
74) أحمد داوود أوغلو، مرجع *سابق*، ص 95.
75) نقلا عن: جنى جبور، مرجع *سابق*، ص 56.
76) Ahmet Davutoglu, *Alternatives Paradigms: The Impact of Islamic and Western Weltanschauungs on Political Theory*, Maryland: University Press of America, 1993, pp. 12-30.
77) K. Kirişçi, "The Transformation of Turkish Foreign Policy: The Rise of the Trading State", *New Perspectives on Turkey*, Vol.40,2009, p.33
78) Ziya Onis, Mustafa Kutaly, "Rising Powers in a Changing Global Order: The Political Economy of Turkey in the Age of BRICS", *Third World Quarterly*, Vol. 34, No.8, 2013, pp. 1410-1420.
79) من الملاحظ أن اقتصاد تركيا قد تدهور بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وهو الأمر الذي أضعف من قوتها الداخلية.
80) محمد جمال باروت، "التكون التاريخي والسياسي الحديث للمشكلات الإثنية السورية"، في: محمد نور الدين(تقديم)، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 150-170.
81) Ertan Efegil, "Turkey's New Approaches Towards the PKK, Iraqi Kurds and the Kurdish Question", *Insight Turkey*, 10(3), 2008, pp.53-73.
82) Johanna Nykanen, "Identity, Narrative and Frames: Assessing Turkey's Kurdish Initiatives", *Insight Turkey*, Vol.1, No.2,2013, pp. 90-100.
83) Tarik Oğuzlu, "Turkey's Northern Iraq Policy: Competing Perspectives", *Insight Turkey* ,10(3), 2008, pp.5-22;
84) Emiliano Alessandri, "The New Turkish Foreign Policy and the Future of Turkey-EU Relations", *Istituto Affari Internazionali*, Documenti IAI 1003, February 2010, p.29.
85) حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب *طيب أردوغان: قصة زعيم*، طارق عبد الجليل(ترجمة)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص 33.

86) J.S. Nye, "Bridging the Gap Between Theory and Policy", *Political Psychology*, 29(4), 2008, p.594.

87) Janine R. Wedel, "From Power Elites to Influence Elites: Resetting Elite Studies for the 21st Century", *Theory, Culture & Society*, Vol. 34(5–6), 2017, p.169.

88) جنى جبور، *مرجع سابق*، ص 43.

89) Füsun Türkmen, "Turkish-American Relations': A Challenging Transition", *Turkish Studies*, 10(1), March 2009, pp.109-129; Ömer Taspınar, "What's Next in Turkish-American Relations", *Brookings Institution Brief*, 7 December 2009, http://www.brookings.edu/opinions/2009/1207_us_turkey_taspinar.aspx.

90) Ian O. Lesser, "Turkey, The United States and the Delusion of Geopolitics", *Survival*, 48(3), 2006, pp. 83-96; Joshua W. Walker, "Reexamining the US-Turkish Alliance", *The Washington Quarterly*, 31(1), Winter 2007-8, pp. 93-109.

91) علوان سطام حسين،" توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق، *مجلة دراسات دولية*، العدد 51، 2012، ص 65؛

Robert Olson, "Relations among Turkey, Iraq, Kurdistan-Iraq, the Wider Middle East, and Iran", *Mediterranean Quarterly* ,17(4), 2006, pp.13-45; L. Darren Logan, "Thoughts on Iraqi Kurdistan: Present Realities, Future Hope", *Iran and the Caucasus*,13(1), 2009, pp.161-186.

92) M. Bardakçı,"Evolving Turkish Policy in The Face of The Changing Syrian Crisis", *Akademik Ortadoğu*, 11(2), 2017, pp.99–119.

93) Aylin Gürzel, "Turkey's Role as a Regional and Global Player and its Power Capacity: Turkey's Engagement with other Emerging States", *Rev. Sociol. Polit.*,Vol. 22, No. 50, jun. 2014, p. 97.

94) R. Byrant, & M. Hatay(eds.), "Soft Politics and Hard Choices: An Assessment of Turkey's New Regional Diplomacy", Peace Research Institute Oslo (PRIO), *PCC Report*, 2/2013, p.18.

95) اياد عبدالكريم مجيد، "الموقف الإقليمي من التغيير في المنطقة العربية تركيا أنموذجاً"، *مجلة العلوم السياسية*، بغداد: كلية العلوم السياسية، العدد 46، يوليو 2013، ص 190.

96) G. Tol and B. Baskan, "From "hard power" to "soft power" and Back Again: Turkish Foreign Policy in the Middle East", *Middle East Institute*, 29 November 2018, available online at https://www.mei.edu/publications/hard-power-soft-power-and-backagain-turkish-foreign-policy-middle-east.

97) علي الدين هلال، "الوطن الأزرق والتوسع التركي في البحار"، *الأهرام*، الأحد 2 أغسطس 2020.

98) محمد منصور، "إعادة ترتيب الأوراق: المرحلة الجديدة لسياسات أنقرة الخارجية"، 11 مايو 2021، https://www.almayadeen.net/butterfly-effect/1477390/%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%AA%D9%8A%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9

99) جمال مظلوم،" السياسة التركية في المنطقة العربية والعالم"، *السياسة الدولية*، عدد 219، يناير 2020، ص ص 112-114.

100) Yalvaç, Faruk, "A Historical Materialist Analysis of Turkish Foreign Policy: Class, State, and Hegemony", *Uluslararası İlişkiler*, Vol.13, No. 52, 2016, p.17.

101) F. Stephen Larrabee, Ian O. Lesser, *Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty*, Rand Corporation, 2003, p.4.

102) Ziya Oniş, "The Triumph of Conservative Globalism: The Political Economy of the AKP Era", *Turkish Studies*, Vol. 13, No. 2, 2012, pp. 135-152.

103) Bilgin Ayata, "Turkish Foreign Policy in a Changing Arab World: Rise and Fall of a Regional Actor?", *Journal of European Integration*, Vol. 37, No. 1, 2015, p.96.

104) M. Akgün, G. Perçinoğlu and S.S. Gündoğar, *The Perception of Turkey in the Middle East*, Istanbul: Tesev Publications, 2009.

105) M. Akgün, G. Perçinoğlu and S.S. Gündoğar, *The Perception of Turkey in the Middle East 2010*, Istanbul: Tesev Publications, 2011.

106) M. Akgün, G. Perçinoğlu and S.S. Gündoğar, *The Perception of Turkey in the Middle East 2011*, Istanbul: Tesev Publications, 2012.

107) M. Akgün, G. Perçinoğlu and S.S. Gündoğar, *The Perception of Turkey in the Middle East 2012*, Istanbul: Tesev Publications, 2012; Zenonas Tziarras, "Turkey-Egypt: Turkish Model, Political Culture and Regional Power Struggle", *SI Research Paper*, No. 4, 2013, pp.7-8;

108) المؤشر العربي 2019-2020، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2020، https://arabindex.dohainstitute.org/AR/Documents/The-2019-20-Arab-Opinion-Index-in-Brief-AR.pdf

109) Gallia Lindenstrauss, *Turkey and the Arab Spring: Embracing People's Po*wer, 14 Papers, European Institute of the Mediterranean, March 2012, pp.13-14.

110) A. Yayl," Gezi Park Protests: For and Against Democracy?", *Insight Turkey*, 15(4), 2013.

111) Einat Wilf," The Battle for Hegemony in The Middle East", The Australian Strategic Policy Institute, *special report*, May 2017, p.7.

112) Hüsamettin Đnač, "Identity Problems of Turkey during the European Union Integration Process", *Journal of Economic and Social Research*, 6(2), 2004, pp.33-62 ; Susannah Verney," National Identity and Political Change on Turkey's Road to EU Membership", *Journal of Southern Europe and Balkans*, 9(3), December 2007, pp.213-221.

113) P. Zalewski, " How Turkey Went From 'Zero Problems' to Zero Friends", *Foreign Policy*, 22.Aug 2013, Available at

http://www.foreignpolicy.com/articles/2013/08/21/how_turkey_foreign_policy_went_from_zero_problems_to_zero_friends

114) Soli Özel, "At the End of the Day, Where Will Turkey Stand?", *Istituto Affari Internazionali,* IAI Papers 19| 04 February 2019, p.12.

115) A. T. Kuru, "Turkey's Failed Policy Toward the Arab Spring: Three Levels of Analysis", *Mediterranean Quarterly,* 26 (3), 2015, pp.94-116.

(116 عبداللطيف حجازي، "البحث عن أصدقاء: دوافع تغير السياسة الخارجية التركية نحو التهدئة"، 25 مارس 2021، المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6176/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D8%AF%D9%82%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%81%D8%B9-%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%A6%D8%A9

117) Cihan Tuğal, "Democratic Janissaries? Turkey's Role in the Arab Spring", *New Left Review*, No.76, 2012, p.24.

118) Lotfi Sour," Turkey and Iran: The Struggle for Power and Influence in the Middle East", *Journal of Political and Administrative Research*, No.13,September 2019, pp.85-96.

119) A. Okyay, "Turkey's Post-2011 Approach to Its Syrian Border and Its Implications for Domestic Politics", *International Affairs, 93*(4), 2017, pp.829–846.

(120 أحمد سعيد نوفل وآخرون،" أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية-التركية ودور تركيا الإقليمي"، *مجلة فريق الأزمات العربي*، العدد12، مركز دراسات الشرق الأوسط، نوفمبر ٢٠١٦ ، ص ٦.

121) Bertrand Badie, "French Power-Seeking and Overachievement ", in: Thomas J. Volgy, et al. (dirs.), Op.Cit., p. 105.

122) Nuh Yilmaz, " Turkey: Goodbye to Zero Problems with Neighbors", in: **Julien Barnes-Dacey and Daniel Levy, *The Regional Struggle for Syria*, The European Council on Foreign Relations, July 2013, p.72.**

123) T. Islam, "Turkey's AKP Foreign Policy Toward Syria: Shifting Policy During The Arab Spring", *International Journal of World Peace, 33*(1), 2016, pp. 7–41 ; C. Çakmak, "Turkish–Syrian Relations in The Wake of The Syrian Conflict: Back to Securitization?", *Cambridge Review of International Affairs, 29*(2),2016, pp. 695–717.

(124 جنى جبور، *مرجع سابق*، ص ص291-292.

(125 *المرجع السابق*، ص ص 296-297.

(126 عمرو عبد العاطي،" العلاقات الأمريكية التركية ..من التحالف الاستراتيجي إلى التأزم"، *السياسة الدولية*، عدد 219، يناير 2020، ص ص124-125.

127) M. R. Freire & R. Heller, "Russia's Power Politics in Ukraine and Syria: Statusseeking Between identity, Opportunity and Costs", *Europe-Asia Studies, 70*(8), 2018,pp. 1185–1212.

128) Z. Öniş,"Turkey and The Arab Revolutions: Boundaries of Regional Power Influence in a Turbulent Middle East" *Mediterranean Politics, 19*(2), 2014, pp. 203–219.